الرسالة: ١٥٨

نظرية الصرف العربي

دراسة في المفهوم والمنهج

د. محمد عبدالعزيز عبدالدايم
كلية دار العلوم - جامعة القاهرة

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية - الحولية الحادية والعشرون - ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

المؤلف:

محمد عبدالعزيز عبدالدايم

قسم النحو والصرف والعروض - كلية دار العلوم - جامعة القاهرة - الجيزة

الإنتاج العلمي:

- الكتب

١ - (١٩٩٢) في مقدمات النحو العربي، القاهرة: دار الثقافة العربية.

٢ - (١٩٩٣) في بناء الجملة الفعلية، القاهرة: مكتبة النصر.

٣ - (١٩٩٥) الفعل العربي: بعض معمولاته وقضايا عمله، القاهرة: دار الثقافة العربية.

- المقالات

٤ - (١٩٩٦) نظام أقسام الكلام في النظرية النحوية - حولية الجامعة الإسلامية العالمية - إسلام آباد، العدد الرابع.

٥ - (١٩٩٨) المفاهيم النحوية بين الدرسين العربي التراثي والبنيوي المعاصر، مجلة الدراسات الإسلامية، إسلام آباد، المجلد الرابع والعشرون، العدد الثاني.

٦ - (١٩٩٨) الوحدة التركيبية للجملة العربية، حولية الجامعة الإسلامية العالمية - إسلام آباد، العدد السادس.

المحتوى



الملخص

تمثل النظرية الصرفية العربية مرحلة مهمة في النظرية الصرفية العامة، وبخاصة مناهجها المبتكرة لوصف التغييرات الصرفية في اللغة العربية.

ويهدف هذا البحث إلى أمرين، هما: إظهار أهم مفاهيم النظرية الصرفية العربية ومناقشتها، واستنباط المناهج الصرفية في هذه النظرية: الميزان الصرفي، والعلامات الصرفية والجداول الصرفية.

أولاً: يصف البحث مفهوم اللغويين العرب للظاهرة الصرفية وجهاتها المختلفة، والوحدة الصرفية في اللغة العربية، وهو يبيِّن في ذلك ما ضمَّنه اللغويون العرب في الدرس الصرفي للغة العربية وما أخرجوه منه. ويبيِّن البحث، أيضاً، أنهم قد درسوا الظاهرة الصرفية في العربية بقيامهم بوصف الأبنية الصرفية وتصنيفاتها وعلاقاتها. ويناقش البحث، كذلك، سبب اختيارهم الكلمة وحدة صرفية صغرى بدلاً من المورفيم.

ثانياً: يكشف البحث عن ثلاثة مناهج للنظرية الصرفية العربية، هي: الميزان والعلامات والجداول الصرفية. وهو يعيِّن وظائف كل واحد منها. كما يبين كيف تفي هذه المناهج الثلاثة بالاحتياجات الصرفية في اللغة العربية، وكيف أنها مناهج متكاملة تقوم بأمر الوصف الصرفي للغة العربية. ويقارن البحث هذه المناهج الثلاثة بثلاثة مناهج استخدمتها النظرية الصرفية الحديثة تسمى مناهج الوحدة – العملية «التغيير» Item - Process ويختصر بـ IP، والوحدة – الترتيب Item - Arrangement، ويختصر بـ IA، والكلمة – التصريف Woed-Paradigm، ويختصر بـ WP. ويشرح البحث كيف يغطي الميزان جميع التغييرات الصرفية في الكلمات العربية، ولماذا استنبطوا ثلاثة أنماط من الموازين الصرفية. كما يعرض البحث أين تستخدم العلامات والجداول الصرفية، وكيف تغطي حالات صرفية خاصة في اللغة العربية.

مقدمة

تعالج هذه الدراسة الجانب التنظيري من الدرس الصرفي العربي؛ إذ هي معنية في المقام الأول برصد النظرية الصرفية في الدرس اللغوي التراثي العربي، وذلك من خلال الوقوف على بعض مفاهيم النظرية الصرفية؛ حيث ناقشت مفهومي الظاهرة الصرفية والوحدة الصرفية في التصور العربي، ومن خلال بلورة المناهج الثلاث التي رأى البحث أن الصرفيين العرب قد استنبطوها لدراسة التركيب الصرفي للغة العربية.

وقد اتخذت هذه الدراسة عنوان النظرية الصرفية على الرغم من دورانها حول المناهج الصرفية الثلاث التي استنبطها الصرفيون العرب وما يقابلها من مناهج غربية لأنها رأت:

- أن تقييد نظرية الصرف العربي بكونها دراسة في المفهوم والمنهج يعود بها إلى موضوعها الدقيق دون زيادة عن مرادها أو نقصان.
- أن المنهج الصرفي على أقل تقدير هو أهم عناصر النظرية الصرفية؛ مما يجعل عنونة المناهج الصرفية بالنظرية الصرفية أمراً مقبولاً ولا سيما وقد تكفلت دراسات عدة ببيان عناصرها الأخرى، كأصولها واتجاهاتها وما إلى ذلك الأمر الذي يعني أن ليس ثمة حاجة إلى حشد هذه العناصر الأخرى ودراستها من جديد.
- أن المنهج على أقصى تقدير يمكن أن يكون هو عين النظرية؛ إذ إن المنهج الصرفي هو الطريقة التي سلكها الصرفيون لدراسة التركيب الصرفي للغة، ولا يخفى أن الطريقة التي يتخذها أهل أي فن لمعالجة فنهم هي ما يعرف اصطلاحاً بالنظرية. ويمكن كذلك أن يسمى المنهج بالنظرية في الصرف مثلما يسمى العامل بنظرية النحو العربي وهو ليس أكثر من طريقة استنبطها النحاة العرب لدراسة الجمل في اللغة العربية.
- وقد عالجت في تصور الصرفيين العرب للظاهرة الصرفية الجوانب المختلفة للظاهرة لديهم، وناقشت ما أخرجوه من الظاهرة من بنى الكلمات، مثل بنى الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة بتفسير إخراجهم لها ثم ببيان

الرأي في ذلك الإخراج. كما ناقشت إدخالهم في الدرس الصرفي الجانب الفونولوجي للتراكيب الصرفية. وقد ناقشت الوحدة الصرفية ببيان ماهيتها وعلاقتها بتحققاتها الفعلية.

- وقد وقفت هذه الدراسةُ في إطار معالجتها للمنهج على ثلاثة نماذج يمكن أن تمثل مناهج الصرفيين العرب للدرس الصرفي الذي تصدوا لمعالجته تمثلت هذه النماذج التي رأى البحث أنها نماذج المنهج الصرفي العربي الثلاثة في الجداول التصريفية والعلامة الصرفية والموازين الصرفية.
- وقد كان عرضها للنماذج الثلاثة ببيان: فكرته وتطبيقات النموذج في اللغة العربية، ومقابله في الدرس الصرفي الغربي تراثياً أو معاصراً، ومعالم النموذج العربي ومقابله الغربي.

١ - الدرس الصرفي العربي بين واقعين

ينطوي الدرس الصرفي العربي على واقعين يتمثلان في الواقع التراثي وواقع الدرس المعاصر ويمكن إجمال الحديث عنهما على النحو التالي:

أ. الواقع التراثي:

قام اللغويون العرب القدامى على الدرس الصرفي، فاستوفوا مختلف جهات التركيب الداخلي للكلمات في اللغة العربية؛ إذ عالج الصرفيون العرب مختلف جهات الكلمات ببيان حروفها: عدداً وضبطاً وترتيباً وأصالة وزيادة... إلخ، وتناولوا مختلف للتغيرات التي ترد لاشتقاق الكلمات بعضها من بعض أو لتصريف الكلمات على مختلف الأوجه التي تكون للكلمة من تذكير إلى تأنيث، ومن إفراد إلى تثنية أو إلى جمع... إلخ.

على أن استيفاءهم للجوانب المختلفة للتركيب الداخلي للكلمات لم يأت، كما هي طبيعة الأشياء، من أول الدرس الصرفي مع طوره الأول، بل جاء مع الطور الثاني. فقد جاء الدرس الصرفي التراثي على أكثر من طور، وذلك على النحو التالي:

- الطور الأول: ويمكن أن يكشفه كتاب سيبويه الذي قام، في جانبه الصرفي، على دراسة الأبنية وتصنيفاتها والتدريب عليها فيما يسمى بمسائل التمرين. يقول سيبويه: «هذا باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال غير المعتلة والمعتلة، وما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به، ولم يجئ في كلامهم إلا نظيره من غير بابه، وهو الذي يسميه النحويون التصريف والفعل»[١]. والنص يفيد أن سيبويه يعالج الأبنية وفق التصور الذي يقدمه الميزان الصرفي وكان يسميه الفعل، ويتناول تصنيف هذه الأبنية كما في إشارته إلى صحيح ومعتل، ويُعنَى كذلك بمسائل التمرين التي كانت تسمى التصريف.

- الطور الثاني: ويمكن أن يمثل له بجملة وافرة من الكتب، نختار منها كتاب التكملة للفارسي الذي يعرض فيه أبواب التثنية والجمع السالم والنسب وتخفيف الهمزة والمقصور والممدود والعدد والتأنيث والتذكير وجمع التكسير والتصغير والإمالة والمصادر والمشتقات والزيادة والإبدال والقلب والإدغام... إلخ[٢].

ونشير، بعيداً عن الاستطراد في الحديث عن مراحل الدرس الصرفي والخلاف الدائر فيها، إلى أن الدرس الصرفي العربي في عمومه قد مثل إنجازاً لغوياً فريداً يستلزم الكشف عن جوانب روعته ومعاودة قراءته؛ فقد كانت شعبة الصرف التي عُني الصرفيون «فيها بالأصول والزوائد، وبيان المشتق والجامد، وتحديد أشكال الصيغ، وحصر اللواحق وأماكن إلحاقها، والزيادات، وأماكن زيادتها، ثم ما يلحق الصيغ من إعلال وإبدال أو قلب أو حذف. وهذه الشعبة من دراسة اللغة وإجادة القول فيها أفردت الصرفيين العرب بمكان لا يدانيه أي مكان آخر في عالم اللغويين قديماً أو حديثاً، ولا يزال كشفهم عن النظام الصرفي العربي موضع الإعجاب والاحترام، وسيظل دائماً كذلك في نظر اللغويين في مختلف أنحاء العالم»[٣].

ب - الواقع المعاصر:

يتمثل الدرس المعاصر في جملة غير كثيرة من الدراسات الصرفية التي نشدت المفاهيم اللغوية المعاصرة، مثل دراسة «التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث» التي تمثل محاولة أولية لكشف بعض خصائص النظام الصرفي العربي»[٤]، وكدراسة «المنهج الصوتي للبنية العربية: رؤية جديدة في الصرف العربي» التي تقوم على دراسة بنية الكلمات العربية صوتياً، وهي ترى أن التجديد لم يتم على النحو التام؛ إذ لا ينبغي أن يقتصر على تقديم بضعة أمثلة أو بضعة مصطلحات، أو تعديلات لطائفة أو أكثر من المسائل النحوية... المنهج العام... المنهج المتكامل الذي يتعرض لكل مسائل العلم، ويتصدى لحلها على الأساس الجديد المقترح، إن وجد، فذلك شيء لم يظهر بعد»[٥]، ومثل دراسة «دور الوحدات الصرفية في بناء الكلمة العربية» التي تقوم على معالجة بنية الكلمة العربية برصد مجموعة الوحدات الصرفية التي تقوم على تشكيلها[٦]، ومثل دراسة «دور الصرف في منهجي النحو والمعجم» التي ترصد توظيف القيم الصرفية في منهجي النحو والمعجم[٧]. وكذلك دراسة «التكرار الصامتي والتعاقب الصائتي في اللغة العربية» التي تعالج طبيعة الجذور في الكلمات العربية من حيث الثنائية والثلاثية ومن حيث الطبيعة التعاقبية لصوامتها وصوائتها[٨].

ونسجل دون مزيد من استعراض جملة الدراسات الحديثة التي تمثل إضافة إلى الدرس الصرفي العربي التراثي، عدداً من الملاحظات المهمة بصدد تقييم هذا الواقع

المعاصر، هي: الأولى – أن الدرس الصرفي العربي لم يحظ بالعناية التي حظي بها قسيمه النحو العربي من الدرس اللغوي المعاصر؛ فبينما يتوزع الدرس اللغوي القائم على المفاهيم اللغوية المعاصرة كثرة من التطبيقات العربية للنظرية النحوية في طورها التحويلي التوليدي، وجملة من بحوث لغويات النص والخطاب، يقف الصرف بمنأى عن مثل هذه الدراسات. ويحسبك أن تنتبه إلى أن الجانب الصرفي من نظرية النحو التحويلي التوليدي، على تضخم ما قُدّم في جانبها النحوي من البحوث والدراسات، لم يجد له صدى في التطبيق العربي المعاصر يواكب ما قدم منه في الدرس اللغوي الغربي المعاصر الذي لا تنفي تأخره قليلاً عن الجانب النحوي من النظرية؛ فقد أهملت النظرية التحويلية التوليدية الجانب الصرفي في أول أمرها؛ إذ توفرت على دراسة المستوى الفونولوجي مع كل من المكون النظمي والدلالي[٩]، ولم يتضح الجانب الصرفي للغة في معالجات النظرية إلا في طورها الثاني الذي تأخرت إليه بدايات معالجة الصرف في إطار النظرية التحويلية التوليدية، يشير بعض اللغويين إلى تأخر بدايات إدراج الصرف ومعالجته في إطار النظرية التوليدية، يقول: «على أنه إلى الآن ليس ثمة معالجة شاملة للصرف داخل الإطار التوليدي إلا ما كان من ماثيوس Matthews نفسه في عدد من النشرات الحديثة. ينضوي الفصل الحالي[١٠] على تقرير مختصر وغير فني لجزء من اقتراحاته[١١]».

بل تقل، بصورة واضحة جداً، المحاولات الصرفية العربية تحت أي إطار لغوي معاصر آخر، وذلك على ما يكشفه أدنى تتبع سريع للمعالجات الصرفية الحديثة.

الثانية – أن هذا الدرس الصرفي، في جانب كبير منه على الأقل، قد استنزفته التفصيلات والأحكام؛ فجاء بعيداً عن معالجة المنهج والنظرية الصرفية التي تأتي خلف هذه الأحكام وتلك التفصيلات، بل إن بعض الدراسات تقدم طرقاً من مصادر اللغة أو ما يعرف بالأصول مع العلة على أنها مناهج صرفية فقد أدرجت في الباب الذي جعلته خاصاً بـ«مناهج الصرفيين في القرنين الثالث والرابع من الهجرة «فصولاً عن كل من السماع والقياس والعلل الصرفية والإجماع[١٢]، وهي، كما لا يخفى، لا تزيد عن كونها أصولاً للتقعيد، لا مناهج لهذا التقعيد.

على أن الدرس الصرفي يعد في هذا الجانب فرعاً على العلوم العربية التي

صارت، في الأعم الأغلب، بين أيدينا معارف وخبرات تحصيلية لا علوماً استنتاجية. لقد استقبل الكثير منا، علومنا العربية معارف لا علوما؛ إذ لم نرها «نوعاً من الأنشطة البشرية يُوَجَّه إلى شرح الخبرة، وأنه يقود إلى المعرفة»[١٣]. كما أننا لم نرصد في علومنا العربية، بصورة بارزة، النظرية الحاكمة لكل علم منها على الرغم من أن «النظرية لا تُساوى بالمعرفة في العلم»[١٤]؛ فلا يخفى أن الدرس اللغوي عندنا لم يعمد إلى معالجة النظرية اللغوية التي تمثل «التحليل المستمر الذي يتقدم من الصنف إلى مكوناته في حركة تحليلية تخصيصية لا تركيبية ولا تعميمية»[١٥].

الثالثة – أن هذا الدرس الصرفي قد جاء في درسنا اللغوي المعاصر متأثراً بالدرس النحوي، فالكتابة عن المدارس الصرفية لا تخرج عن الكتابة عن المدارس النحوية. وأصول الصرف مقيدة بأصول النحو، أو هي فرع عليها، من ذلك الحديث عن مذاهب الصرفيين باستعراض البغداديين ومواقف الصرفيين من البصريين والكوفيين، والحديث عن مسائل الخلاف الصرفية بين أعلام الدرس اللغوي على النحو الذي يجري في الدرس النحوي[١٦]. وأقل ما يمثله ذلك هو التركيز على جوانب الاتفاق بين الدرسين الصرفي والنحوي أكثر من التركيز على أوجه الافتراق التي تتمثل، مثلاً، في اختلافهما: موضوعاً، ومن ثمّ أداة. إن النحو معني بتركيب الجمل، والصرف معني بتركيب الكلمات. وقد اختلفت الأداة فيهما.

إن للنحو نظرية العامل التي يستخدمها في تحليل الجمل، كما أن للصرف نظريته الخاصة، التي سنشير إلى جوانبها المختلفة في هذه الدراسة، وهي ترجع إلى طبيعة موضوعه المنحصر في معالجة بنية الكلمة بفنيات هذه المعالجة المختلفة كالقالب والعلامة وما إلى ذلك مما سيناقشه هذا البحث، وهما لا شك بذلك مختلفتان إحداهما عن الأخرى؛ إذ تدور نظرية الصرف في إطار تركيب الكلمات، وتدور نظرية النحو في إطار آخر يتمثل في معالجة تركيب الجمل من خلال وسائله الفنية الخاصة. وينبغي علينا، درءاً لمجيء التنظير الصرفي نسخة صرفية للتنظير النحوي، أن نتفهم اختلاف النظريتين الصرفية والنحوية في الطبيعة والأدوات قبل أن نعالج النظريتين. لقد جاءت الدراسات الصرفية المعاصرة خلوا من أي معالجة تكشف عن المنهج الخاص المعتمد في الدرس الصرفي الذي يختلف عن المنهج الخاص بالدرس النحوي من حيث إن الأول تحليل للكلمات وتصنيف لها، والثاني تحليل للجمل أو إعراب لها؛

فليس ثمة التفات إلى أداتي تحليل الكلمات وتحليل الجمل اللتين تختلفان كلية، مع أن ذلك أولى بالتسجيل أولا قبل الحديث عن مدارس الصرف وأصوله؛ إذ تفيد بلورة هذه المسألة انعتاق الصرف من ربقة التبعية للدرس النحوي في تنظيره وتأصيله.

جـ – احتياجاته التي يكشف عنها الواقع المعاصر:

يبين هذا الواقع احتياجات الدراسة الصرفية؛ إذ تورث هذه الأمور الثلاثة أي معالجة صرفية تنشد مواكبة الدرس اللغوي المعاصر:

- ضرورة الرجوع إلى البدايات الجادة للدرس الصرفي المعاصر ولو تقدم تاريخها في الدرس اللغوي الغربي المعاصر؛ إذ العبرة هي أن تقوم في درسنا العربي ولا سيما إذا كانت تنطوي مثل هذه البدايات على أفكار منهجية نحتاج أن نُقَوِّم درسنا الصرفي في ضوئها.
- لزوم العمل على بلورة النظرية المتخذة للدرس الصرفي وتقديم شيء من الدرس الصرفي التنظيري المعْنيّ بالنظرية والمنهج، لا بالتفصيلات والأحكام الجزئية.
- وجوب الاجتهاد في تنظير صرفي بعيد عن التنظير النحوي، بأن يراعي هذا التنظير خصوصية المنهج الصرفي لا القدر الذي يشارك فيه النحو.

وقد أراد البحث، في ضوء ذلك، أن يعرض لمنهج الصرف العربي في إطار من:

- الاعتماد على المفاهيم اللغوية المعاصرة التي أنفلت بها الدرس الصرفي المعاصر من إسار التقليدية التي سيطرت عليه كثيراً. وقد عرض البحث لمناهج الصرف التي قدمتها النظرية اللغوية الغربية للدرس الصرفي؛ وذلك ليتم تقويم نظرية الصرف العربية في ضوء النماذج الصرفية المختلفة.
- القصد إلى جانب التنظير الحاكم للتفصيلات والأحكام بدلاً من الاستغراق في هذه الأحكام وتلك التفصيلات.
- التركيز على الجانب الخاص بالصرف الذي لا يشاركه فيه النحو؛ لئلا يرد التنظير الصرفي المراد من هذا البحث صورة صرفية من التنظير النحوي.

وقد رأى البحث:

- أن الدرس الذي يفتقر إليه صرفنا العربي هو ذلك الدرس الذي يعمل على استنباط

تلك النماذج التي قدمها الصرفيون العرب لدراسة التركيب الصرفي؛ إذ ذلك في تصوره ما يعد إضافة له.

– أن البدايات الجادة للدرس الصرفي المعاصر، التي يُنَوِّه إلى ضرورة الانطلاق منها والتي يمكن أن يُقَوَّمَ الدرس الصرفي العربي في ضوئها، تتمثل في مناهج التحليل الصرفي الثلاثة التي قدمتها النظرية اللغوية الغربية؛ إذ تُمثِّل هذه المناهج الثلاثة، بصورة أو بأخرى، صورة غربية لما لدى الصرفيين العرب. وقد رأى في تقديمه لهذه المناهج الثلاثة وقوفاً على طرف مهم من التنظير اللغوي في جانبه الصرفي؛ حيث قام هذا التنظير الصرفي على هذه المناهج الثلاثة ولا سيما منهج الوحدة – العمل، الذي كان بينه وبين النظرية التحويلية التوليدية في جانبها الصرفي أخذ وعطاء متبادلين؛ إذ يُعَدُّ هذا المنهج «جزءاً حيوياً مما صار معروفاً بالفونولوجيا التوليدية»(١٧)، كما يُعَدُّ «الإزهار الحقيقي لمنهج» الوحدة والعمل «راجعاً، علاوة على كل ذلك، إلى عمل المدرسة التوليدية في عقد الستينيات»(١٨).

وقد دفع إلى ذلك اقتناع البحث بأن تقييم النظرية الصرفية العربية ينبغي ألا يتم بمعزل عن هذه المناهج الحديثة؛ إذ النظرية الصرفية العربية أحد الأوجه المختلفة للنظرية الصرفية العامة التي يجب تقييم وجوهها بمقابلة بعضها ببعض. وهو في ذلك يؤمن بأن الدرس اللغوي العربي المعاصر بحاجة إلى جهود كثيرة متضافرة حتى يصبح قادراً على العطاء؛ فما أحوج الدرس اللغوي المعاصر كغيره من أنشطة الفكر العربي إلى أن يستلهم التراث بصورة صحيحة في ضوء ما تقرر من المفاهيم والحقائق اللغوية، فلا يكتفي بترجمة ما لدى الغرب أو يقتصر على نشر التراث دون تَمثُّلٍ حقيقي واستيعاب واعٍ؛ إن حاجتنا الحقيقية في الدرس المعاصر إلى غير «رجلين: إما ناقل لفكر غربي، وإما ناشر لفكر عربي قديم. فلا النقل في الحالة الأولى ولا النشر في الحالة الثانية يصنع مفكراً عربياً معاصراً؛ لأننا في الحالة الأولى سنفقد عنصر «العربي» وفي الحالة الثانية سنفقد عنصر «المعاصرة». والمطلوب هو أن نستوحي لنخلق الجديد سواء عبرنا المكان للنقل عن الغرب، أو عبرنا الزمان لننشر عن العرب الأقدمين»(١٩). وهو يؤمن بالمقارنة، لإيمانه بأن الدرس اللغوي العربي أصيل النشأة متنوع العطاء، محكم المنهج، قادر على الحوار الحضاري البناء، إننا لن نستفيد منه بحق حتى نعاود قراءته في ضوء أحدث المفاهيم اللغوية، وقد أضحت



المواجهة فرضاً أساساً؛ حيث إن «العرب يواجهون تراثهم لا على أنه ملك حضوري لديهم، ولكن على أنه ملك افتراضي يظل بالقوة ما لم يستردوه، واسترداده هو استعادة له، واستعادته حمله على المنظور المنهجي المتجدد، وحمل الرؤى النقدية المعاصرة عليه»[٢٠].

٢ - المفهوم

يلزم لتبين قيمة الدرس الصرفي العربي التراثي وموقعه من اللسانيات المعاصرة استجلاء تصوره للنظام الصرفي واستعراض طرف من المفاهيم المختلفة للكشف عن هذا التصور، ونعرض من هذه المفاهيم ما يتصل بالظاهرة الصرفية(٢١)، والوحدة الصرفية.

- الظاهرة الصرفية:

أولاً - جوانبها:

لا يعنينا في هذا المقام مراجعة تمايز الظاهرة الصرفية عن غيرها من الظواهر اللغوية صوتية كانت أو نحوية؛ إذ من المتفق عليه أن الدرس الصرفي العربي قد جاء بعضه مستقلاً عن النحو، وجاء بعض آخر منه ضمن مباحث النحو. إن ما نريد أن نحققه هو مدى استيفاء الدرس الصرفي العربي للظاهرة على اختلاف جوانبها، سواء في ذلك أن ترد في مباحث صرفية أدرجت في النحو أو جمعت معه، أو أن تستقل بدرس صرفي منفصل.

ونشير ابتداء إلى أنها تتمثل في التراث الغربي في ثلاثة محاور ترجع إلى طبيعة التركيب الصرفي للغات هذا التراث؛ إذ «يُقَسَّمُ الصرف تراثياً إلى ثلاث مناطق متمايزة: التصريف والاشتقاق والتركيب»(٢٢)، أي صياغة المركبات.

أما الدرس العربي فقد توفَّر، إذا ما نظرنا إلى الصرف على أنه يقوم على دراسة تغييرات الكلمة، على معالجة نوعي التغيير: ما يؤدي إلى تغيير المعنى، كصياغة المشتقات والتثنية والجمع والتصغير ونحوها، وما لا يؤدي إلى تغيير في المعنى، كالإعلال والإبدال والقلب ونحوها. يقرر الصرفيون في ذلك أن «التصريف ينقسم قسمين: أحدهما: جعل حروف الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعاني، نحو: ضرب، وضارب، وتضارب، واضطرب... والآخر: تغيير الكلمة عن أصلها من غير أن يكون ذلك التغيير دالاً على معنى طارئ على الكلمة، نحو تغييرهم «قول إلى قال»... فإذا بين جميع ما ذكر في هذين النوعين فقد أتى على جملة التصريف»(٢٣).

على أنه ينبغي ألا يغيب عنا أن وصف الأبنية موجود ضمنياً بذكر التغييرات؛

إذ يقوم هذا الوصف لإمكان بيان تغييرات الأبنية؛ فلا يقوم بيان للتغييرات دقيق حتى يقوم قبله وصف لما يدخله التغيير بين الجوانب التي يقوم التغيير فيها. كما لا يخفى أن الدرس الصرفي قد اعتمد، مع دراسته للأبنية بالوصف وبرصد التغييرات، على جانب التصنيف؛ حيث يرد فيه تصنيف للأبنية إلى مجرد ومزيد، كما يرد في الكلمات التي تتحقق فيها هذه الأبنية صحة واعتلالاً. وقد قام الدرس الصرفي العربي بتحديد المعاني الصرفية لكل بنية يرصدها؛ مما يعني أنه عُني بتحديد الوظائف الصرفية للأبنية.

لقد جاء الدرس الصرفي العربي مجموعاً من وصف أبنية الكلم وتصنيفها ورصد تغييراتها وتحديد وظائفها الصرفية.

ويمكن ضبط موضوع الدرس الصرفي بناء على ذلك ببيان أن:

الصرف: دراسة أبنية الكلمات التي يدخلها التغيير من خلال:

١ - وصف جهاتها المختلفة التي تكشفها أوزانها ببيان عدد حروفها وترتيبها وضبطها... إلخ.

٢ - تصنيفها من حيث التجرد والزيادة والصحة والاعتلال.

٣ - تحديد وظائف هذه الابنية الدلالية ببيان الدلالات التي تستفاد من كل وزن.

٤ - بيان علاقاتها بعضها ببعض، أي بيان تغييراتها:

أ - الاشتقاقية: التي تتغير معها الكلمات من قسم إلى آخر؛ إذ تقع على عملية إنتاج الأقسام المختلفة للكلم رئيسة وفرعية؛ فترد بها أقسام الكلم المختلفة: الأفعال والمشتقات ونحوها وتتحقق هذه التغييرات من خلال القالب الصرفي، وذلك باستثناء النسب الذي ينتقل به قسم الكلمة بزيادة صرفية لا بتغيير القالب.

ب - التصريفية: التي تتغير بها حالات الكلمة الصرفية دون أن يتغير بها القسم الذي تنتمي إليه الكلمات، وهي تغطي تغييرات الحالات التي ترد بحسب الأجناس الصرفية؛ فترد بهذه التغييرات حالات النوع والعدد ونحوها، ويتحقق بعض منها بالقالب الصرفي كما في جموع التكسير

وكما في البناء للمجهول الذي يعد وجهاً تصريفياً للفعل يقابل البناء للمعلوم، ويتحقق بعض ثان، وهو الأغلب، بالعلامة كما في التثنية وجموع التصحيح والتأنيث، وبعض ثالث بتغيير في البنية لا يقوم بزيادة علامة ولا بتغيير القالب، كما في تغييرات الضمير واسم الإشارة والاسم الموصول.

جـ - الفونولوجية: التي لا تؤثر على القسم الذي ترد عليه الكلمة، ولا على حالة الكلمة التصريفية، وتشمل تغييرات الإعلال والإبدال والقلب والإدغام والحذف. وهي تغييرات صوتية بحتة؛ إذ تقوم بتغيير الأصوات والحروف لا بزيادة العلامة أو بتغيير القالب أو بتغيير البنية بغيرهما.

ثانياً - معالمها: (علاقتها بكل من المبنيات والتغييرات الفونولوجية)

ويمكن أن يسجل بصدد معالجة اللغويين العرب للظاهرة الصرفية عدة أمور:

الأول - أنهم في فصلهم النحو عن الصرف لم يخرجوا الحرف الأخير كله، بل أخرجوا ضبطه فحسب أو تغييره الإعرابي فجعلوه من الدرس النحوي، أما الحرف الأخير نفسه فهو من الصرف لأنه لام الكلمة أي أنه جزء من بناء الكلمة الصرفي، كما أنه يمكن أن يرد فيه إعلال بقلب أو حذف فيدخل بذلك في الدرس الصرفي. يخرج الصرفيون من الدرس الصرفي إعراب الحرف الأخير لا الحرف نفسه، يقول بعضهم في ذلك: «والإعراب طارٍ على آخر حروف الكلمة، فلم يدخل إذن في أحوال الأبنية حتى يحترز عنه»[٢٤]. أي خرج عن إطار الصرف الذي يشمل أحوال الأبنية الثابتة لا الطارئة كالإعراب.

الثاني - أنهم أخرجوا من الدرس الصرفي بعضاً من بنى الكلمات، وهي بنى الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة وأسماء الشرط والاستفهام والحروف، وكذلك الأفعال الجامدة يقول الصرفيون في ذلك: «لم يتعرض النحاة لأبنية الحروف لندور تصرفها، وكذا الأسماء العريقة في البناء كمن وما»[٢٥]. ويفصل بعضهم ما يتعلق به التصريف وما لا يتعلق، يقول: «ومتعلق التصريف من أنواع الكلمة الاسم المعرب والفعل المتصرف، فلا مدخل له في الحروف ولا في الأسماء المبنية ولا الأفعال

الجامدة، نحو ليس وعسى»[٢٦]. ويرجع إخراجهم للمبنيات كالضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة من الصرف، في نظر البحث، إلى:

- أنهم قد سجلوا في الصرف التغيير الذي يقوم بالطريق الصرفي فقط، كأن يكون من خلال تغيير الوزن أو بزيادة العلامة. ولا يخفى أن الاختلافات بين أفراد المبنيات لا يتم عن طريق صرفي؛ حيث لا يرد الاختلاف بين أسماء الإشارة مثلاً على تغيير الوزن أو بوجود علامة وغيابها.

- وأنهم اقتصروا على تسجيل ما له قانون صرفي، ولا يخفى أن تغيير الضمير ونحوه من المبنيات ليس له قاعدة تنبئ بالتغييرات التي ترد فيه. إن سبب اقتصارهم على التغيير الذي يخضع لقانون صرفي دون غيره من التغيير الذي هو تغيير البنية الذي يرد في الضمائر ونحوها أن تغيير البنية هذا لا يقوم على أساس قانون صرفي يمكن أن يطرد لمجموعة الأفراد المبنية التي تختلف فيما بينها من حيث البنية. أي أن أمر إخراج التغييرات التي تقوم في الضمائر ونحوها من الدرس الصرفي يرجع إلى غياب القانون الصرفي الضابط لهذه التغييرات حتى تدرج في الدرس الصرفي. ولا يمكن أن يُعْزَى إخراج الصرفيين لهذه التغييرات إلى أنها تغييرات كبيرة في شكل الكلمات أو تغييرات كلية، كما في تغيير «أنا – نحن»؛ إذ من هذه التغييرات ما يكون أقل حجماً من التغييرات التي تقوم في الأوزان، كتغيير الحركة من الفتح إلى الكسر للدلالة على الجنس في «أنتَ – أنتِ».

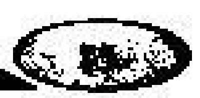
الثالث – أنهم، مع عدم إدراجهم للضمائر ونحوها في الدرس الصرفي المستقل واقتصارهم على التغيير الذي يقوم بالطريق الصرفي ويخضع لقانون صرفي، قد رصدوا تغييرات هذه المبنيات، وهو التغيير الذي لا يقوم بتغيير الوزن أو العلامة، وإنما يقوم بتغيير البنية كلها، كما في الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة التي تعد من المبنيات، وقد جاء ذلك في مباحث أدرجت في النحو؛ إذ ترد مثلاً أفراد الضمائر وأسماء الإشارة والموصلات تحت مقدمة التعريف والتنكير التي ترد ثالثة المقدمات النحوية الثلاث بحسب ترتيب ابن مالك للدرس النحوي الذي تمثله ألفيته وشاع فيما بعد لدى معظم النحويين.

الرابع – أن الرأي الذي يراه البحث بصدد معالجتهم لتغيير المبنيات عن طريق تغيير البنية، كما في الضمير واسم الإشارة والاسم الموصول، أن تنقل هذه

المعالجة إلى الدرس الصرفي المستقل؛ إذ إنها، على أية حال، تغييرات صرفية خالصة لكونها تقوم وفقاً للأجناس الصرفية التي تتمثل في الجهة والإعراب والجنس والعدد والشخص والزمن والصيغة[٢٧]. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال تغييرات الضمير التي تأتي بحسب الشخص والجنس والعدد والحالة الإعرابية. أي أن تغييرات المبنيات هذه إذا كانت تخرج عن الصرف، من جهة أن طريقها غير صرفي؛ فهو ليس من خلال تغيير الوزن أو زيادة العلامة، ومن جهة أنها لا تنطوي على قانون صرفي تخضع له، فإنها تدخل الصرف من جهة أن المعاني التي تؤديها هذه التغييرات معان صرفية خالصة. كما لا يقدح في تغييرات المبنيات أنها لا قانون لها يضبطها؛ إذ يكفي هذه المبنيات أن تدرج في جداول تصريفية تُبَيِّنُ التغييرات التي تقوم، وتخصص لكل فرد منها المعاني الصرفية التي تثبت له.

الخامس – أنهم قد رصدوا مع تغييرات الاشتقاق والتصريف التغييرات الفونولوجية كالإعلال والإبدال والقلب والإدغام لاتصالها بتركيب الكلمات، بل قد قدّموها على تغييرات الاشتقاق والتصريف؛ فقد قصروا الصرف اصطلاحاً على هذه التغييرات الفونولوجية دون تغيير الاشتقاق والتصريف الذي «جرت عادة النحويين بذكره قبل علم التصريف وإن كان منه»[٢٨]. يشير بعضهم إلى عمل الصرفيين هذا في حديثه عن حد التصريف، يقول: «وأما في الاصطلاح فيطلق على شيئين: الأول تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لضروب من المعاني كالتصغير والتكسير واسم الفاعل واسم المفعول وهذا القسم جرت عادة المصنفين بذكره قبل التصريف، كما فعل الناظم[٢٩]، وهو في الحقيقة من التصريف، والآخر تغيير الكلمة لغير معنى طارئ عليها، لكن لغرض آخر. وينحصر في الزيادة والحذف والإبدال والقلب والنقل والإدغام. وهذا القسم هو المقصود هنا بقولهم التصريف»[٣٠].

ويكشف هذه العادة التي يشير إليها بعضهم صنيعُ الصرفيين؛ فقد سجل المازني التغييرات التي لا تؤدي إلى تغيير المعنى في تصريفه؛ فلم يعقد أبواباً للمشتقات ولا للتكسير أو التصغير أو نحو ذلك من التغييرات التي تفيد تغييراً في الدلالة الصرفية، بل جمع في صرفه أبواب أبنية الأسماء والأفعال، ومسائل القلب والتضعيف في بنات الياء والواو... إلخ[٣١]. ولم يخرج ابن جني في شرحه لتصريف المازني عن تسجيل التغييرات الفونولوجية مع أنه نص في مقدمته عن علم التصريف



والحاجة إليه على اشتمال التصريف على تغييرات الاشتقاق والتصريف أيضاً، يقول: «التصريف يحتاج إليه جميع أهل العربية أتم حاجة، وبهم إليه أشد فاقة؛ لأنه ميزان العربية، وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به»(٣٢). وقد جرى الميداني في كتابه «نزهة الطرف في فن الصرف»(٣٣) وابن عصفور في «الممتع في التصريف»(٣٤) وكثيرون على هذه السنة التي تقدم التغييرات الفونولوجية على تغييرات الاشتقاق والتصريف، أما ابن الحاجب فقد خرج عن ذلك فجمع بين نوعي التغيير في صرفه؛ إذ تتردد أبواب شافيته في الصرف بين تغييرات الاشتقاق والتصريف والتغييرات الفونولوجية، فهو يسجل، مثلاً، في كتابه مباحث «أنواع الأبنية وحصر المزيد فيها، والتصغير والمنسوب وجمع التكسير والابتداء (همزة الوصل) والوقف... إلخ(٣٥).

السادس – أن رصدهم لهذه التغييرات الفونولوجية لم يأت بمعزل تماماً عن القوانين الصرفية العامة التي أثبتوها للأوزان الصرفية، بل كانت قواعد هذه التغييرات بهدف جعل القوانين الصرفية مطردة، ومَدّ مظلتها لتشمل الجانب الصرفي من الظاهرة اللغوية كلها، ويمكن أن نتبين كيف حفظت قواعد التغيير الفونولوجي قواعد الصرف العامة من تأمل المثالين التاليين: أ – لقد حفظ الإعلال قانون اطراد الجذر المعجمي مع المعنى المنوط به؛ إذ لولا القول بقواعد الإعلال في جملتها لكان المعنى المعجمي الذي يثبت للجذر ق و ل يثبت معه ومع ق ا ل ، ومع ق ي ل، وفي هذا تشتيت آخر؛ حيث يثبت المعنى المعجمي الواحد لثلاثة جذور في وقت واحد بدلاً من أن يثبت لجذر واحد يثبت له شيء من التغيير الفونولوجي المضبوط بقواعد أخر.

ب – لقد حفظ الإبدال المعنى الصرفي لصيغة «الافتعال» للتاء بدلاً من إثباتها مرة للتاء، كما في ارتحل، وللطاء مرة، كما في اصطبر، ومرة ثالثة للدال، كما في ازدهر. لقد جعل مفهوم الإبدال الصيغة ثابتة مع التاء، أي في افتعل، وجعل الصور الأخرى فروعاً عليها، ولولا ذلك لتشتت المعاني الصرفية التي تثبت لصيغة افتعل، وأثبتت لكل من التاء والصور الأخرى على حد سواء. وفي هذا ما فيه من افتقاد التنظيم الواجب لقواعد العلم.

ولو ذهبنا نتأمل قواعد التغييرات الفونولوجية قاعدة قاعدة لوجدنا كل قاعدة منها تمنع من خرق قاعدة صرفية عامة محفوظة لدى الصرفيين العرب. ولعل في هذا

ما يدعو إلى ضرورة إجراء دراسة ترصد تردد التغييرات الفونولوجية في العربية بين القوانين الصرفية العامة والقواعد الفونولوجية الخاصة.

السابع - أن ذم الصرفيين بسبب من هذه القواعد الخاصة قد جاء من حيث كان يجب أن يجيء مدحهم والثناء عليهم؛ إذ أرادوا طرد القواعد ومنع خرقها حفاظاً منهم على النظام، ولو أهملوا مثل هذه القواعد التي تعالج التغييرات الفونولوجية، وجعلوها على ما يريده بعض المعاصرين لكانت الصورة أشد قلقاً والأمر أكثر نبواً؛ إذ القانون الصحيح لظاهرة ما هو ذلك القانون الذي يعالج الحالات الاستثنائية التي تمثل شذوذاً عن جادة منهجه وخروجاً عنه مثلما يعالج المطرد المستقيم على منهجه المعتمد.

الثامن - أن مسائل التمرين عندهم قد جاءت التماساً للرياضة بالميزان الصرفي الذي استنبطوه لتحديد الجهات الصرفية المختلفة للكلمات؛ فهي «أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتى، مثل ذلك أن تأتي إلى ضرب فتبني منه مثل جعفر، فتقول: ضربب ومثل قمطر فتقول: ضربب، ومثل درهم فتقول: ضربب»[٣٦]. ويرجع قيام مسائل التمرين بالرياضة التي تلتمس فيها من أنها تبنى على طلب المجيء بأفعال على وزن أسماء أو وزن أفعال لم ترد لهذه الأفعال، وأسماء على وزن أفعال أو أسماء ذات أوزان لا ترد للأسماء المطلوب تصريفها؛ إذ يقتضي ذلك ضرورة الاعتماد على التطبيق الدقيق لقواعد الميزان ولأحكام الإعلال والإبدال وغيرها من التغييرات الفونولوجية لأن مسائل التمرين بخروجها عن الوارد في اللغة تمنع المتعلم من الارتكان على حصيلته اللغوية في تصريف المادة، وتلزمه أن يجري على قوانين التصريف التي يراد تدريبه عليها.

الوحدة الصرفية:

أ. في الدرس الصرفي الغربي:

لقد ترددت الوحدة الصرفية في الفكر اللغوي الغربي بين الكلمة والمورفيم morpheme[٣٧] (١٩٢٦) الذي يرجع إلى اللفظ اليوناني morph الذي يعني صيغة[٣٨]؛ فلقد أصبح لدى معظم الناس إجابات جاهزة إذا ما سئلوا: ما وحدات اللغة الدلالية الصغرى؟ هي الكلمات»[٣٩]. وشاع بذلك أن «الكلمات هي وسائل



المعنى وعناصر النماذج الدلالية»[40]، أما اللغويون فقد جروا في بداية الأمر على ما كان من غيرهم؛ حيث «اتفق معظم اللغويين الغربيين ضمنياً إلى نهاية القرن التاسع عشر على أن الكلمة هي الوحدة اللغوية التي تحمل المعنى وهي الحاضرة مادياً في سلسلة الحديث»[41]. أما في القرن العشرين فقد تغير الأمر؛ «فبينما يميل كثير من الناس متأثرين بالكتابة إلى الاعتقاد بأن الكلمات هي وحدات التركيب النحوي الأساس فإن اللغويين يميزون وحدة أصغر هي المورفيم»[42].

وقد ورد المورفيم وحدة اللغة الدلالية الصغرى بعد الكلمة مع الفكر اللغوي الأمريكي، فقد «شكل المورفيم في اللغويات الأمريكية مع الفونيم وحدة التحليل الأساس»[43]. وقد قام «في الأربعينيات والخمسينيات جدل ساخن بشكل كبير بسبب ما المورفيمات؟ وكيف تعرف أحسن تعريف؟ وما المعاني التي يمكن أن تستنتج من المورفيمات فيما يخص الجهات الأخرى للنظرية اللغوية؟ وهلم جرا»[44]. وقد جاء تطور هذا المفهوم في الدرس اللغوي بأن: «توصل لغويون كثيرون، وبصفة خاصة في أمريكا، إلى أن الكلمة لم تكن، أو على الأقل ليس بالضرورة أن تكون، الوحدة الأساس للنحو، بل يجب أن نبحث عن شيء آخر أصغر من الكلمة[45]. اقترح سابير... أن عناصر اللغة الدالة حقيقة هي كل من الكلمات وأجزاء الكلمات ومجموعات الكلمات، واقترح أكثر من ذلك وهو أنه ينبغي أن تحلل الكلمات sings، وsinger... على أنها وحدات زوجية مركبة من جزئية[46]. ويصوغ ليونارد بلومفيلد الفكرة بصورة أوضح... فيشير إلى أنه توجد صيغ لغوية لم تسمع من قبل (ولذلك لم تكن كلمات) سماها الصيغ المقيدة bound forms... وقد عرف الصيغ التي من هذا النوع بوصفها مورفيمات[47]. وتعريف المورفيم الدقيق هو «صيغة لغوية لا تحمل شبهاً صوتياً دلالياً جزئياً بأي صيغة أخرى»[48].

وقد عالج علم اللغة الحديث تحقق المورفيمات الذي يتم فيما يعرف بالمورفات والألومورفات التي تعد أشكالاً مختلفة للمورفيم لا يقوم معها اختلاف في المعنى[49]، وقد أخذ ذلك عدة تصورات؛ فقد عبر بعضهم عن الفرق بين المورفيم والألومورف بأن جعل المورفيمات تجريدات[50]، أو أقساماً تنتمي إليها مجموعة من الأفراد «المورفيمات أقسام كالفونيمات أفراد قسم الفونيم هي الوفونات في توزيع تكاملي، بالمثل أفراد قسم المورفيم هي الومورفات في توزيع تكاملي»[51]. كما عبر بعض

اللغويين عن الفرق بينهما بأنه كالفرق بين الجوهر والشكل؛ يقول: «يمكن أن يعبر عن الفرق الذي حدد بين المورفات والألومورفات بتعبير الجوهر والشكل»(٥٢). وقد قدم بناء على ذلك تصوره المتمثل في كون الكلمة تتكون من المورفات التي هي الجوهر أو المادة لا من المورفيمات التي تمثل الشكل لا الجوهر. يقول: «المورفيم ليس جزءاً من الكلمة بالمرة. ليس له موضع في الكلمة. حين يمكن أن تجزأ الكلمة إلى أجزاء فإن هذه الأجزاء يشار إليها على أنها مورفات morphs»(٥٣).

كما عالج علم اللغة الحديث أمر التحقق الصفري للمورفيم، وهو «وسيلة وصف مألوفة لدى اللغويين هي التمثيل الصفري لعنصر ما أو قسم ما(٥٤) تدين مباشرة إلى بانيني Panini»(٥٥). وقد رآه إنجازاً جيداً لأنه يحل مشكلة غياب المورفيم في بعض النماذج. فلقد «اخترع، بالنسبة لهذه المشكلة الأخيرة، النحاة الهنادكة وسيلة تسمى العنصر الصفري»(٥٦). وقد أقر علم اللغة هذا الاختراع؛ إذ استخدمه سوسير Saussure(٥٧)، وكان موضع إطراء بلومفيلد للنحاة الهنادكة(٥٨)، كما يقرر بعض اللغويين أنهم سعداء تماماً بوضع المورفيم الصفري بالنسبة للجمع المضاف في الروسية...»(٥٩). ولا يستثني من المعجبين من اللغويين الغربيين بمفهوم المورفيم الصفري هذا إلا نفر قليل؛ حيث «انتقده مباشرة بصورة فعالة نايدا Naida (١٩٤٨)(٦٠)، وفيما بعد في دراسة شاملة هاس Hass (١٩٥٧)(٦١) لسوء استخدامات الصفر في الأدبيات اللغوية»(٦٢).

ب – في الدرس الصرفي العربي:

دار حديث اللغويين العرب عن الوحدة اللغوية الصرفية حول الكلمة، فلم يتحدثوا عن وحدة دلالية أصغر من الكلمة، وغاية ما هنالك أن لهم، مع حديثهم عن الكلمة، حديثاً عما قد يبين الجنس الصرفي الذي وردت عليه الكلمة، كالعدد والنوع والتعيين... إلخ. وهو ما يعرف في درسنا اللغوي بالعلامات، وهو يكشف عن وعيهم بقيام العلامة بزيادة دلالة على دلالة الكلمة، وبأن الكلمة أصبح لها جزآن دلاليان. ويلزم أن نشير إلى جملة الأمور التالية:

الأول – عدم غفلة اللغويين العرب عن عناصر الكلمة وأجزائها التي يقوم كل واحد منها بمعنى؛ فقد التفتوا إلى تركب بعض الكلمات من جزأين وإن لم يجعلوهما

على حد سواء؛ فهم يرون أن كلمات، مثل: حمامة ورجلان وبصرى والرجل ويضرب كل واحدة منها «كلمتان صارتا من شدة الامتزاج كلمة واحدة، فأعرب المركب إعراب الكلمة؛ وذلك لعدم استقلال الحروف المتصلة في الكلم المذكورة، وكذلك الحركات الإعرابية»[٦٣]. كما يقول بعضهم عن تاء التأنيث: «تاء التأنيث بمنزلة اسم ضم إلى اسم»[٦٤]. لقد رأوا أن علامتي التأنيث والتثنية وياء النسب وأداة التعريف وياء المضارعة ليست من أصول الكلمات الداخلة عليها، ولا من الزيادات الصرفية التي تغير الوزن، وأنها قد أضافت إلى ما دخلت عليه معنى فصار معنى اللفظ مركباً لا مفرداً؛ فلم يكن أمامهم إلا عدها كلمات غير مستقلة لا إعراب لها. ويعني ذلك أن الصرفيين العرب لم يغفلوا عن تركب اللفظة المفردة من دلالتين إحداهما من الكلمة الأساس والأخرى مما دخل عليها مما لم يروه كلمة لعدم استقلاله ولانتفاء الإعراب عنه.

الثاني – وعيهم بطبيعة العربية التي تتمثل في افتراق اللفظ عن المعنى في جهة التركب والإفراد؛ حيث يمكن ان يرد اللفظ مفرداً على الرغم من تركب معناه، ينقل الرضي، يقول: «والمشهور في اصطلاح أهل المنطق جعل المفرد والمركب صفة اللفظ، فيقال: اللفظ المفرد واللفظ المركب، ولا ينبغي أن يخترع في الحدود ألفاظ، بل الواجب استعمال المشهور المتعارف منها فيها؛ لأن الحد للتبيين، وليس له أن يقول إني أريد بالمعنى المفرد الذي لا تركيب فيه لأن جميع الأفعال إذن يخرج عن حد الكلمة»[٦٥]. وقد خطأ الرازي بناء على ذلك استخدام الزمخشري الإفراد وصفاً للمعنى، قال: «(المسألة الحادية والعشرون) في حد الكلمة قال الزمخشري في أول المفصل: الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع. وهذا التعريف ليس بجيد لأن صيغة الماضي كلمة مع أنها لا تدخل على معنى مفرد بالوضع؛ فهذا التعريف غلط لأنها دالة على أمرين حدث وزمان... وسبب الغلط أنه كان يجب عليه جعل المفرد صفة للفظ فغلط وجعله صفة للمعنى»[٦٦].

ويعني ذلك أن للعربية خصيصة منعت اللغويين العرب من أن ينسبوا كل دلالة في اللفظ إلى جزء من أجزاء هذا اللفظ؛ إذ إن في العربية معاني مركبة لا تقابلها ألفاظ مركبة. ويؤكد ذلك أن الوزن الصرفي يفيد معنى ينضاف إلى المعنى الذي يستفاد من الجذر المعجمي، وهو كما لا يخفى لا ينفصل عن الكلمة التي يعد قالباً لها؛ فليس من ثم شيء

مستقل فضلاً عن أن يكون هذا الوزن وحده كلمة. كما أن أسماء الأفعال التي لا أوزان لها، نحو: صه، ومه... إلخ تتركب من دلالتي الحدث والزمن مع عدم وجود أجزاء صرفية يمكن تمييزها بعضها عن بعض. لقد قصر اللغويون العرب التركيب على تركيب اللفظ دون تركيب الدلالة، وقد جاء المركب لفظاً لديهم منحصراً في خمسة أنواع، يقول بعضهم: «المركب: هو ما أريد بجزء لفظه الدلالة على جزء معناه، وهي خمسة: مركب إسنادي، كقام زيد، ومركب إضافي، كغلام زيد، ومركب تعدادي كخمسة عشر، ومركب مزجي، كبعلبك، ومركب صوتي، كسيبويه»(٦٧).

الثالث – إهمالهم الحديث عن وحدة أصغر من الكلمة يمكن أن تعالج باستقلال يرجع إلى أن بعض أجزاء الكلمة التي تفيد دلالة يمتنع فصل بعضها عن بعض؛ فوزن الكلمة، مثلاً، لا يمكن فصله عن جذر الكلمة مع أن كلا منهما يعد عنصراً من عنصري الدلالة الثابتة للكلمة. ويفيد ذلك أن الحديث عن وحدات دلالية أصغر من الكلمة يستلزم فصل الوزن عن الكلمة، كما يرجع إلى ورود معاني مركبة لا تركيب في ألفاظها، كما في حالة أسماء الأفعال التي لا وزن لها، ولا تتكون من أجزاء صرفية يمكن أن ينسب إليهاالمعاني التي تقوم فيها، فمع دلالة هيهات وشتان ونحوهما على دلالتي الحدث والزمن ليس فيهما أجزاء صرفية، بل كل اسم فعل منهما يعد وحدة لفظية واحدة لا تقبل التجزئة.

الرابع – أن اتخاذهم الكلمة الوحدة الصرفية يرجع إلى أنهم أرادوا أن تطرد لهم الوحدة الصرفية؛ إذ يلزم اعتماد الكلمة أو جزئها وحدة صرفية. وقد اعتمدوا الكلمة وحدة صرفية لما رأوا أن جزء الكلمة لا يطرد وحدة صرفية؛ إذ ليس لعناصر الدلالة في الكلمة أجزاء تقابلها في اللفظ.

الخامس – عدم صلاحية مفهوم المورفيم ولا منهج التحليل الهرمي(٦٨) – الذي يرد المورفيم في إطار هذا المفهوم – للغة العربية التي تتميز بأنها لغة اشتقاقية لا إلصاقية، ومن ثم لا يمثل غياب المفهوم عن الدرس العربي جهة انتقاص أو عجز.

إن العربية تعتمد على القالب لاشتقاق كلماتها دون توظيف اللاصقة لاشتقاق الكلمات(٦٩)؛ فترد الأفعال والمشتقات عاملة وغير عاملة عن طريق الوزن لا عن طريق لاصقة صرفية، أما تصريف الأسماء في العربية فهو يستخدم اللاصقة التي تعرف في تراثنا اللغوي بالعلامة، وذلك على ما يظهر من تأمل حالات التثنية وجمعي

التصحيح، كما يرد بعض من تصريف الأسماء من خلال الوزن كذلك، كما في جموع التكسير. ويعني ذلك أن لاصقة الاشتقاق لا ترد في العربية مثلما ترد في الإنجليزية التي تجمع بين لاصقة الاشتقاق ولاصقة التصريف، مثل ورود er- للاشتقاق (اشتقاق لفظ دال على فاعل الحدث)، وورود s- للتصريف (بيان حالة الجمع)[٧٠].

ويفسر غياب لاصقة الاشتقاق في العربية عدم حديث اللغويين العرب عن اللواصق؛ إذ رجع هذا الغياب إلى عدم صلاحية المفهوم للغة العربية التي تتميز بأنها اشتقاقية لا تصريفية. وهذا ما يقرره علم اللغة الحديث من أن مفهوم المورفيم لا يناسب إلا اللغات الإلصاقية؛ إذ من المنتقد «أن النظرية النحوية الحديثة، وبخاصة مدرسة لغويي ما بعد بلومفيلد Post-Bloomfieldian التي كانت فيها بدايات النحو التوليدي، قد وجهت إلى لغات ما يسمى النموذج الإلصاقي agglutinating: تلك اللغات التي يميز تصريفها من خلال اللواصق التي يمكن أن تدخل مع المورفيمات في علاقة واحد إلى واحد»[٧١]. وقد تساءل بعض اللغويين تشككاً عن مدى صلاحية مفهوم المورفيم والتحليل الهرمي الذي يطرح في إطاره للغات الإلصاقية[٧٢].

السادس – أن الصرف العربي اتخذ مصطلح العلامة للزوائد الصرفية الداخلة على الكلمة ولم يتخذ مصطلح اللواصق لاختصاص زوائده الصرفية الداخلة على الكلمات ببيان حالة الكلمة من حيث الأجناس الصرفية التي ترد على الكلمة؛ فهي ترد علامة على الأجناس الصرفية التي ترد عليها الكلمات، وليس فيها ما يخرج عن طبيعة التعليم «العلامة» هذه؛ إذ ليس منها ما يأتي، مثلاً، لاشتقاق لفظ من آخر كما في نموذج اللغات الإلصاقية. ويعني ذلك أن مصطلح العلامة لا يمثل مخالفة لما وردت عليه الزوائد الصرفية في اللغة العربية، وأن العلامة كافية في العربية للقيام بالدور المنوط باللاصقة؛ حيث تقوم برصد زوائد التصريف التي تدخل على الكلمات في العربية، وليس ثمة زوائد صرفية تخرج عن العلامة.

لقد اتخذت العلامة هذا المصطلح لأنها لم ترد في العربية إلا تحديداً للجنس الصرفي الذي وردت عليه الكلمة التي دخلت عليها، ولا توازي العلامات في العربية إلا مورفيمات التصريف في الإنجليزية دون مورفيمات الاشتقاق التي تستخدم لا لبيان الجنس الصرفي، ولكن لاشتقاق كلمة من أخرى كما في لواصق الماضي واسم الفاعل واسم المفعول... إلخ، ولعل اقتصار العلامة في العربية على تحديد الجنس الصرفي

الذي وردت عليه الكلمات كان كافياً في نظر النحاة إلى تسميتها بالعلامة ملاحظة لطبيعتها المتمثلة في بيان الجنس الصرفي الذي ترد عليه الكلمة، ولا مشاحة في مصطلحهم لوقوعه على ما ورد له دون زيادة أو نقصان.

السابع – أن تحقق العلامة قد سجل في الصرف العربي بوصفه صوراً للعلامة مثلما سجلت تحققات المورفيمات بوصفها الومورفات لها أو أشكالاً مختلفة منها. ويظهر هذا الأمر من أن الصرفيين العرب يذكرون أداة للتعريف واحدة مع أنها تتخذ شكلين مختلفين: القمرية التي تنطق فيها اللام، والشمسية التي تدغم لامها في الحرف التالي لها رفعا؛ مما يفيد أنهم لم يخرجوا عن الحس اللغوي الصحيح الذي يراعي الفرق بين القسم وأفراده التي يتحقق فيها، أو بين الجوهر وبين الشكل كما يفيد بعض اللغويين.

الثامن – أنهم فرقوا بين غياب العلامة الذي يمثل علامة وغيابها الذي لا يكون علامة على شيء، فهم يرون غياب النون في الأفعال الخمسة علامة على جزم المضارع أو نصبه لأن ثبوتها يرد مقابلاً لهذا الغياب في حالة الرفع، وكذلك يرون غياب علامة التأنيث عن الكلمة علامة على التذكير، ثم يذكرون أن غياب العلامة قد لا يكون علامة حين يتحدثون عن استواء الطرفين بغياب العلامة فيهما على السواء، كما في حديثهم عما يستوي فيه المذكر والمؤنث، يقول: «من ذلك قولهم بعير ناحر، إذا سعل فاشتد سعاله. وناقة ناحر، وبعير ضامر، وناقة ضامر»[٧٣]. وكما في حديثهم عن عدم دخول علامة التأنيث لبعض الصفات، يقول بعضهم: «اعلم أن فاعلاً إذا اشترك فيه الرجال والنساء دخلته هاء التأنيث، كقيلك: رجل قائم وامرأة قائمة، وإذا انفرد به النساء دون الرجال لم تدخله هاء التأنيث، كقيلك: امرأة حائض، وطالق، وطامث، وطاهر»[٧٤]. وقد ذكروا كل الصفات التي لا تلحقها تاء التأنيث، يروي صاحب اللسان عن اللحياني قوله: «ما كان على مفعال فإن كلام العرب والمجمع عليه بغيرها في المذكر والمؤنث إلا أحرفاً جاءت نوادر قيل فيها بالهاء، نحو رجل معطاء، وامرأة معطاء»[٧٥]. وهم بذلك لا يسجلون مجرد غياب العلامة بوصفها مورفيما صفرياً فحسب، بل يفرقون بين نوعي غيابها: الدال وغير الدال. مثلما يقرر علم اللغة الحديث الذي يؤكد على أن «الفرق بين الصفر واللاشيء هو، بدقة، نقطة أننا يمكن أن نرى الغياب سمة إيجابية»[٧٦]. إن تطبيق مفهوم نظام العلامات، الذي يقدمه علم

اللغة، يفيد أن الصفر يكون فرداً ذا دلالة إذا ما ورد في إطار نظام من العلامات[٧٧]، وذلك بشرط الأخذ بنظام التقابلات التي قدمها دو سوسير لا مجرد نظام الوحدات الدلالية[٧٨] الذي توفر عليه بايك Pike.

ومما يلفت النظر بصدد غياب العلامة الدال أو ما يسمى بالمورفيم الصفري أنه بينما استقبلت اللغويات البنيوية مفهوم المورفيم الصفري بهذه الحفاوة والتكريم، كما بيناه سابقاً، لقي ما يقابله لدينا، وهو العلامة السلبية أو غياب العلامة الدال وكذلك الاستتار والتقدير في النحو العربي، انتقاداً عنيفاً واتهامات غير قليلة؛ إذ العلامة السلبية في الصرف والاستتار والتقدير في النحو عند كثير من اللغويين العرب المعاصرين ليس إلا نوعاً من الافتراض والتعسف الذي ينبغي أن يخلو منه الدرس اللغوي الحديث. لقد رأى معظم اللغويين أن مفهوم المورفيم الصفري فنية تسمح بمد مظلة القواعد الصرفية التي يقدمه مفهوم المورفيم ليصبح مفهوم المورفيم صالحاً لمعالجة الكلمات ذات المورفيمات المتمايزة والكلمات التي لا تتماز فيها المورفيمات بعضها عن بعض، فقرروا بصدد ذلك أن على منهج الوحدة – الترتيب IA[٧٩] الذي يتبنى في معالجته الصرفية على مفهوم المورفيم أن يعتمد مفهوم المورفيم الصفري؛ فقد «اقترح بلوتش Bloch في مقال نير ومحكم (١٩٤٧)[٨٠] أن الحل الأمثل لمنهج الوحدة – الترتيب IA أن تعالج الكلمة الكاملة، sank، بوصفها رمزاً للعنصر المعجمي، sink، وحده، ومن ثم يمكن أن يحقق الزمن الماضي بالصفر zero، أو بالمورف الصفري zero morph في نهاية الكلمة»[٨١]. أما اللغويون العرب المعاصرون فلم يروا في العلامة السلبية والاستتار والتقدير نوعاً من الفنيات التي تتخذ لطرد القواعد على أساس أن شمول القواعد وتغطيتها لأكبر قدر من الموضوع شرط ضروري في أي مجموعة من القواعد تطرح لمعالجة ظاهرة ما. وقد فاتهم بذلك أن عدم القول بهذه الفنيات يورث الدرس اللغوي العربي اضطراباً وتشوشاً عظيمين.

٣ - المنهج

مقدمة:

١ - المنهج: لغة واصطلاحاً

يرد المنهج والمنهاج في اللغة العربية على معنى «الطريق الواضح، وفي التنزيل «لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجاً»[٨٢]، والمنهاج الخطة المرسومة (محدثة). ومنه: منهاج الدراسة. ومنهاج التعليم ونحوهما، الجمع مناهج. المنهج المنهاج. الجمع مناهج»[٨٣]. كما يرد «في الاستعمال: الوجه الواضح الذي جرى عليه الاستعمال»[٨٤]. ويرجع تسمية الطريق بالمنهج إلى انتقال اللفظ من استخدامه صفة إلى استخدامه للموصوف الذي كان يرد له صفة؛ ذلك أن اللفظ مشتق من «نهج» التي تفيد الوضوح والاستبانة، وهذا ما تفيده مراجعة المادة في لسان العرب، يقول: «طريق نهج: بين واضح، وهو النهج... وطرق نهجة، وسبيل منهج، ومنهج الطريق وضحه... وأنهج الطريق وضح واستبان وصار نهجاً واضحاً بيناً»[٨٥].

ويلتمس المعنى الاصطلاحي هذا المعنى المعجمي في تحديده له، فالمنهج في الاصطلاح هو:

«(أ) بوجه عام، وسيلة محددة توصل إلى غاية معينة.

(ب) المنهج العلمي خطة منظمة لعدة عمليات ذهنية أو حسية بغية الوصول إلى كشف حقيقة أو البرهنة عليها»[٨٦]. كما يعني المنهج «method» طريقة الفحص، أو البحث عن المعرفة»[٨٧]. ويراد «بمناهج البحث الطرق التي يسير عليها العلماء في علاج المسائل، والتي يصلون بفضلها إلى ما يرمون إليه من أغراض»[٨٨]. كما قد يشار اصطلاحياً بالمناهج إلى «الأصول التي تتبع لدراسة أي جهاز من الأجهزة اللغوية»[٨٩].

ويبدو تلمس المعنى الاصطلاحي للمعنى المعجمي للفظ من أن الطريقة هي الوسيلة التي يتخذها الإنسان للوصول إلى غايته. على أن هذا المعنى الاصطلاحي في العربية يراعي ما تقرر في أصول البحث ومناهجه الحديثة التي ترجع في صورتها

المعاصرة إلى البحث الغربي. ويبدو ذلك من تتبع اللفظ في الثقافة الغربية على ما نبينه فيما يلي:

إذا ما بحثنا في المعجم الإنجليزي عما يقابل هذا اللفظ، وهو «method» وجدنا المعجم يبين تاريخ اللفظ فينص على أن اللفظ الإنجليزي يعود إلى اسم يستخدم «في الفرنسية الوسيطة MF الذي يرجع إلى اللفظ اللاتيني methodus المأخوذ من اللفظ اليوناني methodos المركب من [طريق meta + hodos] ١٥٤١»[٩٠]. أما دلالته فقد أثبت المعجم له جملة من المعاني، منها «١ – أ – إجراء أو عملية لإحراز موضوع مثل أ. ب – إجراء منظم أو فنية أو حالة يطبق بواسطة نظام أو فن خاص أو يناسبهما. جـ – خطة تتبع في تقديم مادة للتعليم. د – طريقة أو فنية أو عملية عمل شيء ما أو لأجله. هـ – مجموعة المهارات أو الفنيات. ٢ – نظام يعالج مبادئ البحث العلمي وفنياته»[٩١].

ويعني ذلك أننا سندور في حديثنا عن المنهج حول تلك الوسيلة التي اتبعتها النظرية الصرفية لتؤدي من خلالها دراسة الظاهرة الصرفية المتمثلة في دراسة التركيب الداخلي للكلمة. وسوف نعرض ما استنبطه الصرفيون العرب في ضوء ما تمخضت عنه النظرية الصرفية المعاصرة في هذا الصدد، ثم نعود إلى الدرس الصرفي العربي لإعادة قراءته واستلهامه في ضوء ما اشتهر في الدرس اللغوي المعاصر من مناهج للدرس الصرفي، وذلك طلباً لتقييم دقيق قدر المستطاع للنظرية اللغوية العربية في جانبها الصرفي، والتماساً للإسهام العربي في النظرية الصرفية بوصفها وجهاً من الأوجه المختلفة التي تتمثل فيها هذه النظرية الصرفية.

٢ – التحليل الصرفي بين نظريتي الصرف العربية والغربية:

يمكن أن نقرر ابتداء أن في الدرس العربي للصرف ثلاثة نماذج للتحليل الصرفي؛ إذ يسلك الصرفيون العرب طريق الجداول التصريفية لضبط تغييرات الضمائر ونحوها من المبنيات، ويلجأون إلى وسيلة العلامة لضبط بعض تغييرات التصريف كالتثنية والجمع السالم، ويعمدون إلى الموازين الصرفية[٩٢] لضبط تغييرات المشتقات وجمع التكسير والتصغير.

أما الدرس الصرفي الغربي ففيه ثلاثة مناهج لمعالجة الظاهرة الصرفية قد

عرفها هذا الدرس، وقد عرض لها تشارلز هوكت Hocket, C. F. في مقال له بعنوان «Two Models of Grammatical Discription»[٩٢]، تتمثل في منهج «الكلمة – التصريف Word - Paradigm»، وقد اتخذ له اختصاراً «WP»، وهو يعد أقرب ما يكون إلى التراث العربي القديم؛ حيث يتمثل وهو كما يظهر من المصطلح المتخذ له يعالج الصرف في إطار الوحدة التقليدية التي تقررت له، وهي وحدة الكلمة لا المورفيم الذي استحدث بأخرة. ويعد هذا المنهج أقرب صورة لنموذج الجداول التصريفية العربي. ويعرف المنهج الثاني الغربي بمنهج «Item-arrangement» «الوحدة – الترتيب»، والرمز المختصر الذي اتخذ له هو «IA»، والمنهج الثالث بمنهج «Item - Process» «الوحدة – العمل» ويرمز له اختصاراً بمنهج «IP». ويعتمد هذان الأخيران على مفهوم المورفيم الذي يمثل الوحدة الصرفية لهذين المنهجين.

وتفيد مراجعة النماذج التي استخدمها الصرفيون العرب ومناهج الغرب ما يلي:

- أن النموذج العربي من النظرية الصرفية قد جاء نموذجاً متكاملاً يعتمد على ثلاثة أنماط مختلفة للتحليل الصرفي يمكن أن تستخدم متضافرة، وهي كما قدمنا جداول التصريف والعلامة والميزان الصرفي؛ فلا يخفى أن نماذج الجداول التصريفية والعلامة والموازين الصرفية، التي لا ينافسهم فيه أحد متقدم عليهم ولا لاحق لهم، تتكامل فيما بينها وتتضافر لتغطية عملية التحليل الصرفي للغة العربية؛ إذ تقوم متعاونة على دراسة التغييرات الصرفية في اللغة العربية. ويعني ذلك أن هذه الصور ليست مناهج متخالفة متعاقبة؛ حيث لا يتناقض استخدام إحداها مع استخدام الآخرين. إنها مجرد صور مختلفة ورد عليها المنهج الصرفي العربي. أما الصور الثلاث الواردة في الدرس الغربي فهي مناهج مختلفة تعاقبت على التحليل الصرفي في الدرس الغربي، وليست متعاونة لتغطية عملية التحليل الصرفي كما هو الأمر في العربية؛ إذ يتنافى استخدام الواحد منها مع استخدام أي من الآخرين.

لقد اتخذ اللغويون العرب نموذجاً متكاملاً، لم يقتصر على معالجة الوحدة الصرفية وتتابعاتها فحسب كما يفعل منهج الوحدة – الترتيب، ولا على مجرد معالجة الوحدة – التغييرات كما مع منهج الوحدة – العمل، ولا على بيان الجداول التصريفية للوحدات كما في منهج الكلمة – التصريف.

- أن استخدام الصرفيين العرب لهذه الأنماط الثلاثة قد جرى بحسب الحاجة إليها؛ حيث لم يستخدموا أياً من هذه الأنماط إلا فيما اقتضته طبيعة ما يحللونه من الكلمات.

وفيما يلي حديث عن هذه النماذج الثلاثة التي استخدمها اللغويون العرب في الدرس الصرفي للغة العربية ببيان أبعادها وتطبيقاتها ومقابلها في الدرس الغربي ومعالم معالجتها. وفيما يلي استعراض موجز للنماذج الثلاثة المختلفة من المنهج:

النموذج الأول: (الجداول التصريفية)

أ. فكرته:

وهو نموذج يقوم على جمع تصريفات قسم من أقسام الكلم في جدول يكشف عن الأفراد التي ترد لكل وجه تصريفي نوعاً أو عدداً أو شخصاً، وذلك كأفراد الضمائر. وتغطي الجداول التصريفية التغييرات التصريفية التي ليس لها طريق تأتي معه كالعلامة والوزن، كما أنها لا تخضع لقانون صرفي عام يمكن أن يستوفيها؛ حيث لا يبقى بعد ذلك إلا أن تسجل الأفراد المتغايرة في جدول يجمعها.

ب . تطبيقاته:

يصلح هذا النموذج في العربية لرصد تغييرات الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة وأسماء الشرط والاستفهام؛ حيث يتم جمع أفراد هذه الأصناف المختلفة وتسجيل أفرادها مع ما يقابله من الدلالة.

وقد ورد من تطبيقات الجداول التصريفية في نظرية الصرف العربية، مثلاً، إحصاؤهم لصيغ الضمير المختلفة وتخصيص كل واحدة منها بما لها من الدلالات الصرفية المختلفة، يقول بعضهم عن ضمير الرفع المنفصل مخصصاً كل صيغة له بالدلالات التي تقوم بإزائه: «وهو اثنا عشر: أنا للمتكلم وحده، ونحن للمتكلم المشارك أو المعظم نفسه، وأنت للمخاطب...»(٩٤).

ج. مقابلة الغربي (منهج الكلمة التصريف "WP" Word - Paradigm): (التاريخ - المصطلح - الفكرة)

ترجع تطبيقات هذا المنهج الكثيرة إلى التراث الغربي، أما أبنياته التنظيرية فهي حديثة، بل إن هوكت Hockett الذي كتب في مقاله الحيوي(٩٥) عن المناهج الثلاثة

الوحدة – الترتيب IA، والوحدة – العملية IP، والوحدة – التصريف WP «كان هو نفسه على وعي بصورة باهتة فقط بالسمات الرئيسة لهذا المنهج الأخير على الرغم من أن هذا هو الإطار الذي بسط فيه كثير من التراث النحوي الغربي»(٩٦). وقد «استخدم منذ أواخر الخمسينيات على الأقل»(٩٧) في الدرس اللغوي الحديث.

ويرجع استخدام لفظ الكلمة في المصطلح المتخذ له إلى أنه لا ينظر في المورفيمات، بل قد تكون العناصر التي تسجل في إطار هذا المنهج أصوات لا مورفيمات. كما أنه معني، بصورة أساس، بتلك الكلمات التي لا يمكن الحديث معها عن عناصر لها يفيد كل واحد منها دلالة من دلالات هذه الكلمة. لقد استخدم لفظ الكلمة لما كان المنهج يقوم على تسجيل الصور المختلفة للكلمة بإزاء المعاني التي ترد لها.

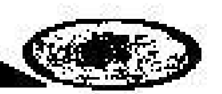
يعدّ «نموذج الكلمة – التصريف نموذجاً صرفياً ثالثاً، اقترحه روبنس Robins (١٩٥٩)، وماتيوس Matthews (١٩٧٠، و١٩٧٤)، يرى الكلمة وحدة أكثر أصولية من المورفيم أو المكون formative، وأقل ميلاً من نموذج الوحدة – العمل IP إلى إظهار العلاقات الصوتية الدلالية، وأنصار هذا النموذج قانعون بتخصيص الصورة الصوتية للكلمة بجوار معناها المعجمي وسماتها النحوية موضحين أي الأجزاء الفونولوجية الكلية يحقق أي الأصناف... وهو يدرك مشكلة التصنيف»(٩٨).

وتقوم فكرة هذا المنهج في الدرس الغربي بالصورة التي تقوم بها فكرة الجداول التصريفية؛ حيث يقوم على رصد التغييرات ووضع الأفراد التي تنتجها هذه التغييرات في جداول تصريفية. وقد اتخذ البحث للنموذج الذي استخدمه الصرفيون العرب مصطلحاً خاصاً ينفصل عن مصطلح المنهج المستخدم في الغرب رغبة في تمييز المنهجين على مستوى الاصطلاح.

د. معالم معالجته:

يمكن تبين معالم معالجته من خلال الملاحظات التالية:

- أن منهج الجداول التصريفية لا يناسب إلا طائفة قليلة من تركيب الكلمات العربية، مثل الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة... إلخ لأنها تنحصر في أفراد محدودة، وليس لها طريق صرفي تأتي منه، كما أنه ليس لها قانون صرفي يضبط تغييرها.



- أن التطبيقات التي وردت له في الدرس العربي قد أخرجت من الدرس الصرفي، ولا يخفى أن الصرفيين في حقيقة الأمر قد أخرجوها من الدرس الصرفي على أساس أن ليس لها طريق صرفي تتم من خلاله، وليس لها كذلك قانون صرفي عام تخضع له، وقد جعلوا كل تغييرات البنية التي على هذا النحو من غير الدرس الصرفي، إلا أننا نراها من الصرف لأن الدلالات التي تأتي من ورائها دلالات صرفية، وهي تلك الدلالات التي تثبت للأجناس الصرفية النوع والعدد... إلخ. ونرى أن عدم ورود طريق وقانون صرفيين لا يستلزم إخراجها من الصرف؛ إذ بحسبها أن تدرج في جداول تصريفية تغطيها كما فعل الصرفيون أنفسهم، وإن جاء صنيعهم هذا في مباحث مختلطة بالنحو.

- أن تطبيقات هذا النموذج في الدرس العربي أن جداولهم التصريفية قد جاءت، كما لا يخفى، قليلة قلة النماذج العربية التي تحتاج إليها؛ فلم يستكثروا منها، ولم يستخدموها حيث لا حاجة بهم إلى استخدامها. ويعني ذلك أنهم كانوا ذوي حس لغوي مرهف في توظيف هذا النموذج.

- أن قلة تطبيقات هذا النموذج العربي وضعف وجوده يؤكد حقيقة عدم تأثر الوجه العربي من النظرية اللغوية في جانبها الصرفي بالنموذج التراثي الغربي؛ إذ لو كان التأثر قائماً لاعتمد العرب في درسهم الصرفي على نموذج الكلمة - التصريف بصورة كبيرة؛ إذ استعمل هذا النموذج في التراث الغربي بصورة كلية(٩٩).

- أن وحدة المنهج المعتمدة في الدرس الغربي التي يعالجها هي الكلمة لا المورفيم.

- أنه لا يقوم على تجزئة هذه الوحدة الصرفية التي يعالجها (الكلمة) وتخصيص عناصرها بإزاء دلالتها المختلفة، بل يقوم «بتخصيص الصورة الصوتية للكلمة بجوار معناها المعجمي وسماتها النحوية»(١٠٠). بل له «في أفضل حالاته فصل أولي بين الجذع والنهايات»(١٠١).

- الثالثة - أنه يمكن التمثيل على ما أفاده من عدم صلاحية الرموز المتمايزة في التحليل الصرفي بذكر نهايات مشتركة مع وجهي الكلمة، كأن ينتهي المفرد والجمع كلاهما بنهايات متفقة، لقد شكك «في مبدأ الرموز المتمايزة... نمثل من الإيطالية...

Singular		Plural	
donna	امرأة	donne	نساء
monte	جبل	monti	جبال
ragazzo	ولد	ragazzi	أولاد
dito	إصبع	dita	أصابع

توجد ثلاث حركات تظهر في صيغ الكلمة المفردة (a ، وe ، وo)، وثلاث حركات تظهر في الجموع (a ، وe ، وi). بتعبير آخر تتقاطع المجموعات(١٠٢). إن اشتراك الوجه التصريفي كالإفراد ومقابله كالجمع في نهايات واحدة يكشف عن عدم صلاحية عد هذه النهايات علامة على أحد الوجهين دون الآخر.

– النموذج الثاني: (نموذج العلامة)

أ – فكرته:

يمثل هذا النموذج صورة من صور تحليل التركيب الصرفي في الدرس العربي، إذ يقوم الصرفيون العرب من خلال هذا النموذج برصد التغييرات الصرفية التي تصاحب بعض عمليات الصرف، كالتأنيث بالتاء أو الألف والتثنية بالألف والنون أو الياء والنون وجمعي التصحيح.

ويتميز هذا النموذج أنه لا يقتصر على رصد العلامة التي تنضاف لإفادة الوجه التصريفي المراد، بل يرصد مع بيان العلامة التغييرات الصوتية التي تصاحب زيادة العلامة، وذلك كما في رصده لتغييرات الأسماء المقصورة والمنقوصة والممدودة في التثنية، مثلاً.

ب – تطبيقاته:

يرد هذا النموذج لاستغراق العمليات الصرفية التصريفية، أي التي تنقل الكلمة من حالة إلى حالة، كعملية تغيير الاسم من التذكير إلى التأنيث ومن الإفراد إلى التثنية أو الجمع، كما يرد كذلك في عملية النسب الصرفية التي تتم بزيادة حرف النسب. يسجل بعضهم الزيادة الصرفية التي تفيد التأنيث وصورها: «التأنيث يكون على ضربين: بعلامة وبغير علامة، فعلامة التأنيث في الأسماء تكون على لفظين: فأحد اللفظين التاء، تبدل منها في الوقف هاء في الواحدة، والآخر الألف، أما الهاء فتأتي على

سبعة أضرب»[١٠٣]. لقد تحدث اللغويون العرب مع التأنيث عن علامة تلحق الكلمة كما تحدثوا عن تغييرات هذه العلامة الفونولوجية ببيان صورتي نطقها، وكذلك تحدثواكما يكشف هذا النص القصير، عن أفراد العلامة التي تتناوب على الكلمات لأداء معنى التأنيث؛ ولذلك يعد حديثهم عن العلامة أقرب إلى فكرة تجزئة الكلمة وبيان ترتيب أجزائها تلك الفكرة التي يعتمد عليها مقابله الغربي منهج الوحدة – الترتيب. ويقول اللغويون العرب في تطبيقات نموذج العلامة في التثنية بدون تغيير ومع التغيير: «الاسم المتمكن إن كان صحيح الآخر، أو كان منقوصاً لحقته علامة التثنية من غير تغيير، فتقول في رجل وجارية وقاض: رجلان وجاريتان وقاضيان»[١٠٤]. ويقولون في زيادة ياء النسب: «إذا أريد إضافة شيء إلى بلد أو قبيلة أو نحو ذلك جعل آخره ياء مشددة مكسوراً ما قبلها، فيقال في النسب إلى دمشق دمشقيّ، وإلى تميم تميميّ، وإلى أحمد أحمديّ»[١٠٥].

لقد تحدث اللغويون العرب عن علامة تلحق الكلمة، ولم يبينوا ذلك من خلال الوزن الصرفي ولا الجداول التصريفية، أي لم يخرجوا إلى نموذج الميزان الصرفي ولم يسجلوا الأفراد في جداول تصريفية، لقد وصفوا هذه العمليات التصريفية من خلال العلامة فتسنى إمكان الحديث عن جذع للكلمة دخلته لاصقة (علامة بتعبير الصرفيين العرب)، وكأننا مع العلامة مع مورفيمين متتالين في توالٍ محفوظ، هما الجذر المعجمي والعلامة الصرفية.

وقد أشرنا من قبل إلى أن سبب تسمية العرب لها بالعلامة يرجع إلى أن هذه المورفيمات تأتي لتعلم الحالة الصرفية للكلمات؛ فهي تأتي للتأنيث والتثنية والجمع ونحو ذلك من الحالات الصرفية، ولا تأتي لاشتقاق كلمة من أخرى، كما في الإنجليزية التي ترد مورفيماتها الصرفية لكلا الاشتقاق والتصريف.

جـ – مقابله الغربي (منهج «الوحدة – الترتيب» «IA»): (التاريخ – المصطلح – الفكرة)

كان هذا المنهج هو «المفهوم الذي ساد منذ منتصف الأربعينيات»[١٠٦]؛ حيث «كان مفهوم من هذا النوع واضحاً سابقاً في عمل هاريس Harris (١٩٤٢)[١٠٧]، وأعيد بكفاءات بشكل أخف بوضوح في المقررات الدراسية الأمريكية الرئيسة التي

بدأت من ١٩٥٧ (هوكت، ١٩٥٨[١٠٨]: ص ١٢٣ وما بعدها، وهل Hill، ١٩٥٨[١٠٩]: ص ٨٩ وما بعدها، وجليسون، ١٩٦١[١١٠]، ص ٥١ وما بعدها، وهال، ١٩٦٤[١١١]: ص ٢٢ وما بعدها)[١١٢]».

كما أنه «يرافق بصورة رئيسة، لكن ليست كلية، مع النظرية الطبقية للغة[١١٣] التي اقترحها لامب Lamb (١٩٦٦)[١١٤]، وجليسون Gleason أيضاً (١٩٦٤)[١١٥]»[١١٦].

ويمثل، على أية حال، منهج الوحدة – الترتيب هذا «نموذجاً يستخدم في الصرف لتحليل الكلمات، وأحياناً في النحو لوحدات نحوية أكبر من الوحدة الأساس [كالمركب الاسمي والمركب الفعلي]. وترى الكلمات في هذا المنهج خطا من سلاسل («ترتيبات») للمورفات morphs»[١١٧].

ولا يخفى أن الوحدة التي تراد في مثل هذا المصطلح هي تلك الوحدة الصرفية دون غيرها من الوحدات اللغوية.

ويرجع اتخاذه لفظ الوحدة للإشارة إلى هذه الوحدة الصرفية – بدلاً من كل من الكلمة والمورفيم – إلى:

- أن الكلمة ليس لها ترتيب في إطار الصرف، بل يكون الترتيب المراد في الصرف لعناصرها.
- أن المورفيم ليس الوحدة التي يقع لها الترتيب؛ إذ يقع الترتيب للعناصر التي تقوم في الكلمة فعلياً، وهي كما لا يخفى ليست المورفيمات نفسها، بل الصور التي تحقق فيها المورفيمات، وهي ما يقال لها المورفات تلك المصطلح الذي استخدمه هوكت Hockett لأول مرة[١١٨].
- أما الترتيب الوارد في مصطلحه فهو تلك العلاقة التي يسجلها بين الوحدات التي يعالجها وهي علاقة التسلسل البسيط؛ إذ هو يعالج التركيب الداخلي للكلمات بوصف مجموعة المورفات التي تتوالى بشكل خطي لتكوين الكلمات؛ فهو بذلك يرصد الوحدات التي تعرف بالمورفات، وكذلك العلاقة بين هذه المورفات المتمثلة في «التسلسل البسيط، هكذا في مثالنا المورفيم Farm يتقدم المورفيم الثاني -er ويتقدم هذا المورفيم الثاني المورفيم الثالث: الجمع»[١١٩].

- وتتمثل فكرته في الاعتماد على تجزئة الكلمة إلى عناصرها التي لها دلالة، ثم بيان العلاقة القائمة بين هذه العناصر. ويفترض فيه ألا يكون مع زيادة اللاصقة تغيير آخر، أي أنه ينفصل عن النموذج العربي الذي يتيح رصد العلامة (الزيادة الصرفية) والتغييرات المصاحبة. وهذا ما يجعل البحث يتخذ للنموذج العربي مصطلحاً بعيداً عن مصطلح المنهج الغربي منهج الوحدة – الترتيب؛ إذ اتخذ للنموذج العربي مصطلح «نموذج العلامة».

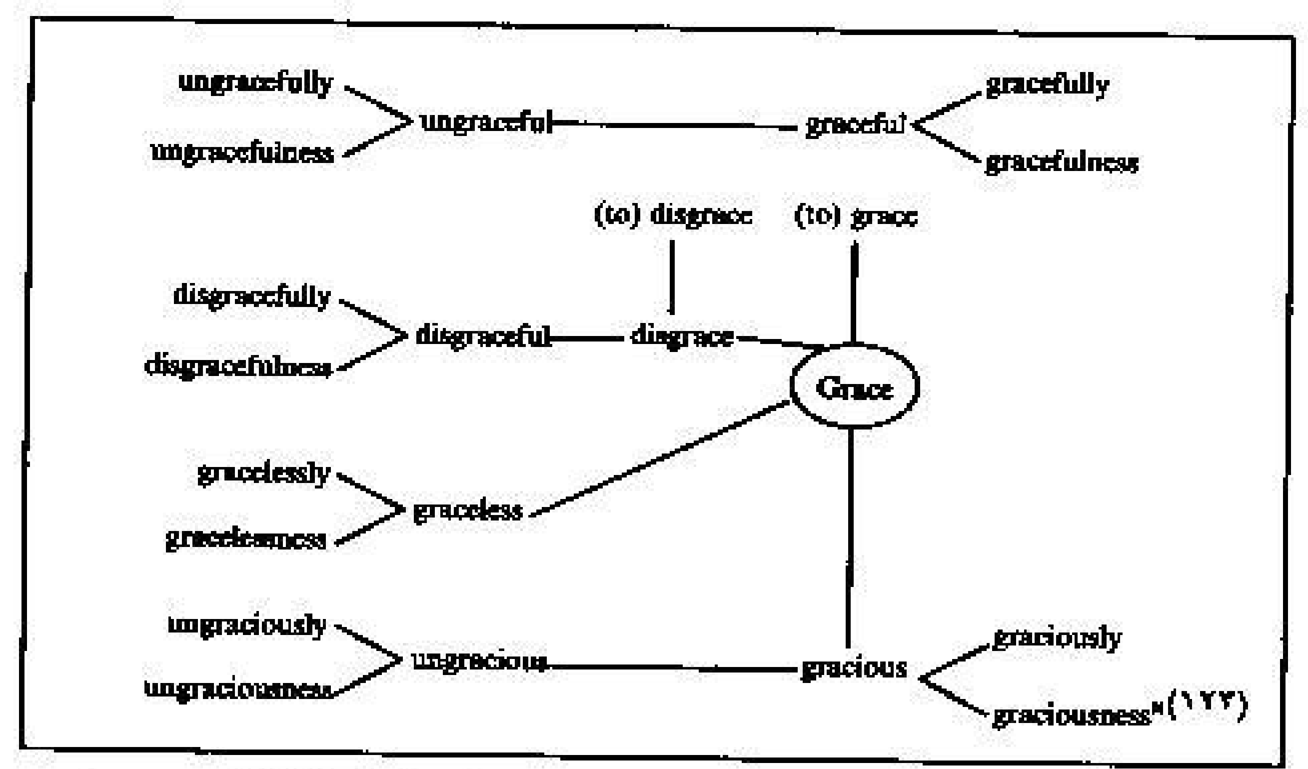
د. معالم معالجته:

يمكن تبين معالم معالجته من خلال الملاحظات التالية:

- أن نموذج العلامة العربي لا يقتصر على بيان العلامة، كما أشرنا، بل ينص على ما يصاحبها من تغييرات على حين أن منهج الوحدة – الترتيب يقتصر على رصد الزيادة الصرفية، بل يعد ورود تغييرات مع الزيادة الصرفية شيئاً خارجاً عن منطق هذا المنهج.
- أن نموذج العلامة لا يساوي بين الكلمة الأساس وما يدخلها من علامات، على حين يجعلهما منهج الوحدة – الترتيب على السواء؛ إذ يقوم على فكرة المورفيم التي قررها بلومفيلد؛ ذلك أنه يرصد «جزء الكلمة الذي يتشابه مع آخر صوتياً ودلالياً»[١٢٠]. وهو يتصل بالصورةالتي يتحقق فيها (المورف) أكثر مما يتصل بالوحدة المجردة وإن استخدم مصطلح المورفيم في هذا المنهج أحياناً تبسيطاً أو تجوزاً.
- أن نموذج العلامة قد استخدم في درسنا العربي لمعالجة الجانب الإلصاقي الذي يرد في العربية؛ إذ إن طبيعتها الأساس هي الطبيعة الاشتقاقية، وليس لها من الطبيعة الإلصاقية إلا الجزء الذي يتحقق في العلامات.
- أن منهج الوحدة – الترتيب يرى أن الكلمة تتكون من مورفات لا مورفيمات على أساس أن الوحدة التي تقوم في الكلمة ليس الوحدة المجردة التي هي المورفيم، بل ما تتحقق فيه هذه الوحدة.
- أن منهج الوحدة – الترتيب يرجع إلى اعتماد مفهوم التحليل الهرمي لتركيب اللغة؛ حيث أدت متابعة التحليل الهرمي، الذي «يستخدم في الصرف كما يستخدم في النحو»[١٢١] لتحليل التركيب اللغوي، إلى الوقوف على عناصر دلالية في الكلمة

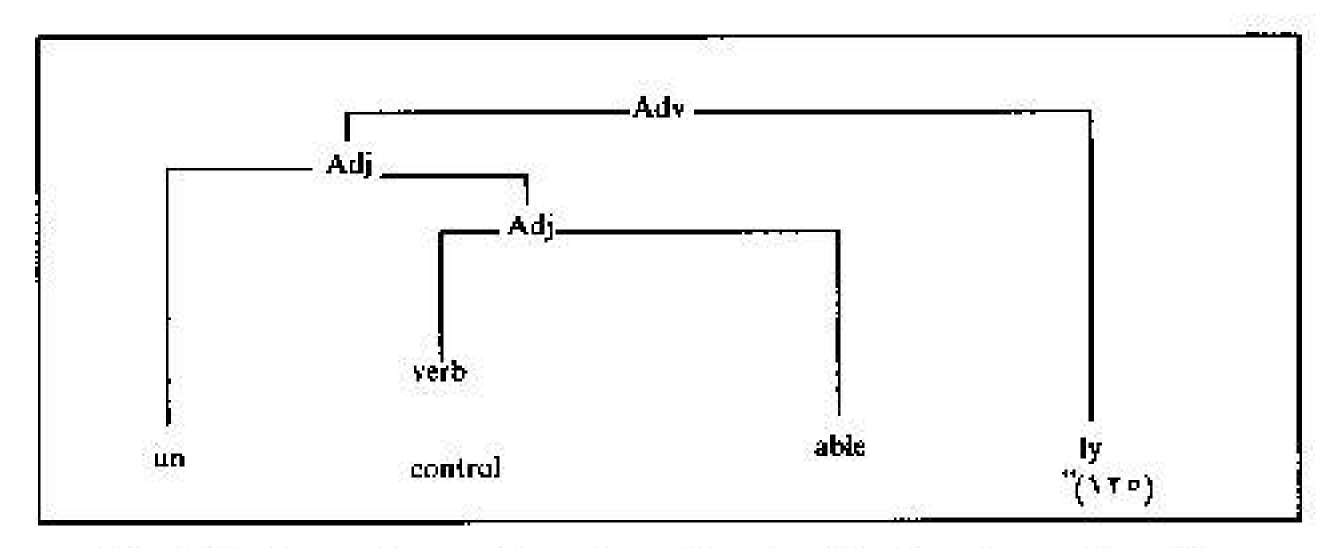
اتخذ الدرس اللغوي المعاصر لها مصطلح المورفيمات، ولعل هذا ما جعل هوكت يشعر أن منهج الوحدة – الترتيب جديد نسبياً(١٢٢).

- أن هذا المنهج أنسب ما يكون للغات الإلصاقية التي يصلح لها هذا التحليل الهرمي، ويبدو ذلك من تأمل طبيعة التركيب في اللغة الإلصاقية التي يمكن أن يجليها لنا المثال المصور الذي تقدمه موسوعة كمبردج للغة الإنجليزية؛ إذ يكشف هذا المثال عن كفاءة اللاصقة في اشتقاق الكلمات؛ فهي تقدم للواصق اثنتي عشرة صورة للكلمة.



وتتجلى مناسبة هذا المنهج للغات الإلصاقية بأننا إذا تناولنا أي صورة من اشتقاقات الكلمة وجدنا أنها تتكون من مورفيمات، وأن مورفيماتها «مرتبة...؛ فإن لها في الواقع سلسلة خطية مقيدة(١٢٤) فأي صورة تتكون من سلاسل من العناصر المتتالية. على أنه يمكن مع اللغات الإلصاقية هذه التي يناسبها منهج «الوحدة – الترتيب» أن تحلل تحليلاً أفقياً أو هرمياً؛ إذ يمكن مع أي صورة مما سبق أو مع لفظ uncontrollably، مثلاً، أن ترى مجموعة المورفيمات un + control + able + ly ولا يخفى أن التحليل الأفقي لا يظهر أكثر من مجرد الأجزاء وعلاقة التسلسل القائمة لهذه الأجزاء، ولا يبدو معه موضع التجزئة بخلاف التحليل الهرمي الذي يتيح تحديد موضع التجزئة، كما يبدو في الرسم الشجري التالي:





إذ يتضح أي لاحقة Adverb «ly» دخلت على Adjective الكبير uncontrolable الذي تكون بدوره من Adjective صغير مع سابقة الضد «un».

- أنه اقتضى أن يتحدث الصرفيون عن المورف الصفري[١٢٦] الذي يعني الحالة التي لا يكون للوحدة الصرفية (المورفيم) أي تحقق مادي؛ وذلك ليعالجوا من خلاله الجمع الذي لا يفترق في صيغته عن مفرده بشيء يمكن تسجيله مورفاً لمورفيم الجمع، وذلك كما في لفظ sheep الذي يستخدم لكل من المفرد والجمع بلا أدنى فرق صوتي.

- أنه قد اقتضى من بعض اللغويين[١٢٧] افتراض أن يكون الإحلال من صور المورفيم (الومورفا) ليتمكنوا من الحديث عن مورفيم للمفرد يستبدل بآخر للجمع في الكلمات التي يفترق مفردها عن جمعها بتغير عنصر صوتي، كما في feet وfoot اللتين رأوا فيها الصائت (ʊ) في المفرد قد استبدل بالصائت /i:/ في الجمع، وهو أمر منتقد، «على أية حال، بأن الإحلال عملية لا جزء، ولا نستطيع أن نضيف الإحلال إلى جذع، وبالأحرى نحن نحل الجذع، أو بتعبير آخر إن الإحلال والطرح بالنسبة لهذه المسألة ليسا أشياء تضاف، بل عمليات بديلة للإضافة»[١٢٨].

- النموذج الثالث (نموذج الميزان الصرفي):

أ - فكرته:

قام النحو العربي في جانبه الصرفي منذ سيبويه على رصد الجذور التي تشكل أساس الكلمات مع إتباع رصد هذه الجذور باستعراض مجموعة الأوزان التي تصب فيها هذه الجذور، وبيان طرق توليد هذه الأوزان، وما أكثر ما نجد في الدرس اللغوي

العربي إحصاء للأوزان، يروي بعضهم في ذلك عن ابن القطاع في كتابه الأبنية: «قد صنف العلماء في أبنية الأسماء والأفعال وأكثروا منها، وما منهم من استوعبها، وأول من ذكرها سيبويه في كتابه، فأورد للأسماء ثلاثمئة مثال وثمانية أمثلة، وعنده أنه أتى به، وكذلك أبو بكر بن السراج، ذكر منها ما ذكره سيبويه، وزاد عليه اثنين وعشرين مثالاً. وزاد أبو عمرو الجرمي أمثلة يسيرة، وزاد ابن خالويه أمثلة يسيرة، وما منهم إلا من ترك أضعاف ما ذكر. والذي انتهى إليه وسعنا، وبلغ جهدنا بعد البحث والاجتهاد، وجمع ما تفرق في تأليف الأئمة ألف مثال ومئتي مثال وعشرة أمثلة»(١٢٩). كما أحصى بعضهم طرق توليد هذه الأوزان فذكر أربعاً وعشرين طريقة، منها: «المشتق إما بزيادة حرف أو حركة أو حركة وحرف، وإما بنقصان حرف أو حركة أو حركة وحرف. فهذه ستة مع إفراد الزيادة وإفراد النقصان، ثم ينضم إليها زيادة حرف مع نقصان حركة...»(١٣٠).

ويعد الميزان الصرفي قريب الصلة بمنهج الوحدة - التغيير الذي يقوم على رصد تغييرات الكلمة حين تحول إلى أخرى اشتقاقاً أو تصريفاً، إلا أن الميزان يتفوق عليه كثيراً من حيث إنه حين يرصد التغييرات يسجلها بصورة تجريدية متميزة تتلخص في بيان الجوانب الصرفية المختلفة لبنية الكلمة التي تدخلها التغييرات فتصبح المقارنة بين الوزنين كاشفة عن الوجه الذي تم فيها التغيير.

كما يعد درة الصرف العربي هذا النموذج نموذج الميزان الصرفي القائم في أساسه على التمييز بين الحروف والحركات من جهة، وعلى الجذر (الحروف الأصلية) وحروف الزيادات الصرفية من جهة أخرى، وهو يمثل عملاً عربياً خالصاً لا يشترك معهم فيه أحد، بل مثل عملهم هذا تحدياً للعقلية الغربية التي لم تألف في الصرف هذا النمط من التجريد، يشهد بعض اللغويين على ذلك، يقول: «أسس في القرن الثامن سيبويه، مؤلف أول نحو تام للغة «الكتاب»، الوصف الصرفي لها الذي بقي فعلياً منذ ذلك الحين، وهو يؤدي إلى تحديد الجذور المعجمية الثلاثية غالباً للأفعال، مثبتاً أنها تمثل أساس مجموعة كبيرة من صيغ الاشتقاق والتصريف (ك-ت-ب...). واجه هذا وحده الأوروبيون لأول مرة بمفهوم صرفي ذي مستوى تجريدي أعلى كثيراً من نموذجهم التقليدي الذي تصوروه حتى الآن في الكلمة والتصريف كلية»(١٣١).

ب – تطبيقاته:

يقوم نموذج الموازين الصرفية على رصد تغييرات الاشتقاق؛ إذ يقدم النمط الذي تصاغ عليه مختلف المشتقات. ومن ذلك بيانه الأوزان التي تكون عليها الأفعال ماضية ومضارعة وأمراً، والمشتقات عاملة وغير عاملة. كما يقوم على طائفة قليلة من تغييرات التصرف لا الاشتقاق، كما في صيغ جموع التكسير، وبناء الفعل للمعلوم والمجهول، ولا يخفى أن الجمع يعد وجهاً تصريفياً للاسم كما أن الفعل يأتي تصريفياً على وجهين بحسب بنائه، هما: البناء للمعلوم والبناء للمجهول.

جـ – مقابله الغربي (منهج الوحدة العملية "IP" Item - Process): (التاريخ – المصطلح – الفكرة)

ورد مصطلح هذا المنهج عند تشارلز هوكت Hockett؛ حيث «اقترح مصطلحي الوحدة – الترتيب "IA" Item-Arrangement والوحدة – العملية "IP" Item - Process»[١٣٢]. على أن هذا المنهج أقدم من منهج الوحدة – الترتيب؛ إذ يرجع في التطبيق إلى لغويات القرن التاسع عشر؛ فإن «له تراثاً طويلاً مشتقاً، وفقاً لهوكت Hockett، من المنهج اللغوي التاريخي الذي ساد القرن التاسع عشر، على حين شعر أن منهج الوحدة – الترتيب IA في هذا الوقت جديد نسبياً»[١٣٣]. وهو يمثل مع منهج الكلمة التصريف الذي سنتناوله بعد هذا المنهج «منهجين بديلين [لمنهج الوحدة – الترتيب] أعطيت لهما عناية أقل نوعاً ما في الفترة المتقدمة مباشرة [على منهج الوحدة – الترتيب]»[١٣٤]. ومع أن منهج الوحدة – العملية أقدم زمنياً من منهج الوحدة – الترتيب إلا أنه عاد بديلاً عن منهج الوحدة – الترتيب الأحدث منه، وقد «اكتسب في السنوات الأخيرة تأييداً وبخاصة بين النحاة التوليديين الذين يمكن، بالنسبة لهم، رؤية كل قاعدة إعادة كتابة عملية»[١٣٥]. بل «إن الإثمار الحقيقي لمنهج الوحدة – العملية IP يرجع، علاوة على ذلك، إلى عمل المدرسة التوليدية في العقد الماضي [الستينيات]... ومن الواضح أن مفاهيم الوحدة – العملية جزء أساس مما صار معروفاً بالفونولوجيا التوليدية»[١٣٦].

ويعني ذلك أن هذا المنهج يعد المنهج الجديد القديم؛ إذ «أصبح منهج العملية اليوم شائعاً مرة ثانية»[١٣٧].

ويراد بلفظ العملية الذي يرد في مصطلح هذا المنهج تلك العمليات الصرفية التي تقوم في مختلف أنواع الكلمات، وهي بحسب ما يرد في التركيب الصرفي العربي على النحو التالي:

- عمليات تتولد منها أقسام الكلم المختلفة رئيسة أو فرعية، كما في حالة الاشتقاق الذي يولد الأفعال والمشتقات المختلفة.
- عمليات تتعدد بها صورة الكلمة، كما في حالة التصريفات التي تنتقل به الكلمة من وجه التذكير إلى وجه التأنيث، ومن وجه الإفراد إلى وجه التثنية أو الجمع... إلخ.
- عمليات تتكيف بها الكلمات صرفياً، كما في حالة الإعلال والإبدال ونحوهما، وهي ما يمكن تسميتها بالتغييرات الفونولوجية الصرفية.
- عمليات تتطور بها الكلمة فتتغير صورتها، كما في نماذج التطور التاريخي للكلمات، وليس ثمة معالجة شاملة لها في الدرس اللغوي العربي إلا ما نجده في كتب لحن العامة. وسبب إهمال اللغويين العرب لهذه التغييرات معيارية درسهم أو قيامهم على دراسة لمستوى من العربية الفصحى صيانة له من اللحن؛ فلم يكن من المطلوب لديهم بحسب نظرتهم عناية منهم باللحن. ويمكن أن يحدد هذا النموذج بأنه «نموذج من الوصف يستخدم في الصرف لتحليل الكلمات. ترى العلاقات بين الكلمات في هذا المنهج بوصفها عمليات اشتقاق، مثلاً الوحدة «took» مشتقة من الوحدة «take» بعملية تتضمن تغيير حركة. يمكن تطبيق هذا الاسم عند بعض اللغويين على أي منهج يستخدم عمليات اشتقاق في صياغته، مثل النحو التوليدي، على أن استخدامه الأصلي كان في الصرف»[(١٣٨)].

د – معالم معالجته:

يمكن تبين معالم معالجته من خلال الملاحظات التالية:

- أن نموذج الموازين الصرفية يتفق والتركيب اللغوي للعربية؛ حيث إنها لغة اشتقاقية في جانبها الأكبر؛ فلا يصلح لها منهج الكلمة – التصريف لأن هذا المنهج يحتاج مفردات قليلة يمكن إدراجها في جداول تصريفية، ولا يخفى أن المفردات التي تخضع للميزان الصرفي متضاعفة بشكل يستحيل معه أن توضع في جداول تصريفية؛ إذ يلزمنا أن نأتي بالفعل ونضع بإزائه ما يرد له من صور، فنقول مع

كل فعل، مثلاً: كتب يكتب اكتب كتابة كاتب مكتوب... إلخ. ولا يخفى كيف يستحيل أن نقدم جداول للكلمات العربية، وأن تجريد نموذج الميزان أيسر وأقرب مأخذاً. ويرى البحث أن منهج الكلمة – التصريف لا يناسب إلا طائفة قليلة من تركيب الكلمات العربية، مثل الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة... إلخ لأنها تنحصر في أفراد معدودة، وليس لها طريق صرفي تأتي منه، كما أنه ليس لها قانون صرفي يضبط تغييرها.

وكذلك بسبب اشتقاقية اللغة العربية يتفوق نموذج الموازين الصرفية على منهج الوحدة – الترتيب الذي لا يصلح لها إلا في حالة العلامة التي درسوها على نحو قريب من منهج الوحدة – الترتيب كما بينا في موضعه.

– أن نموذج الموازين الصرفية في العربية كانت وظيفية؛ حيث جاء على ثلاثة أنواع: الوزن العام الذي يعرف بالميزان الصرفي، وهو يكشف عن مختلف جوانب حروف الكلمة الصرفية: عددها وضبطها وترتيبها ونوعها أصالة وزيادة وحذفها وبقائها، ووزن صيغة منتهى الجموع، وهو يكتفي ببيان موضع ألف الجمع وعدد ما بعدها من حروف، ووزن التصغير الذي يحدد عملية التصغير بما تنضوي عليه من زيادة الياء وتغيير حركات الكلمة المصغرة دون نظر إلى أية جوانب صرفية أخرى. ويعني ذلك أن موازين الصرف العربية الثلاث قد جاءت مناسبة بلا تزيد ولا نقصان.

أن وزن الكلمة، الذي يعد على رأس الدوال الصرفية في العربية بدلالته، مثلاً، على النقل والتعريض والصيرورة والمشاركة والمطاوعة ونحو ذلك الميزان الصرفي، إن هذا الوزن يستلزم الميزان الصرفي لتسجيله؛ إذ لا يمكن لنموذجي الكلمة – التصريف والوحدة – الترتيب أن يقوما على أمره؛ فالوزن، كما لا يخفى علينا، ليس وحدة تنضاف إلى جذع أو جذر للكلمة، وإنما قالب يصب فيه الجذر؛ الأمر الذي يمتنع معه منهج يصف من خلال بيان ترتيب المورفيمات الصرفي بعضها من بعض. إن مفردات اللغة الإلصاقية تتكون من مورفيمات متتابعة أقرب ما تكون إلى حلقات متماسكة في سلسلة مما يمكن معه فصل هذه الحلقات بعضها عن بعض، أما اللغات الاشتقاقية فهي كالنسيج المحكم الذي يتكون من عقد مركب بعضها فوق بعض فلا يمكن أن يفارق بينها إلا بالتضحية بالنسيج كله. ويحقق

ما سبق الشك القائم في أهلية هذا المنهج لكل اللغات[١٣٩]. ويمكن أن يفرق بين طبيعة التركيب في كل من اللغتين الإلصاقية والاشتقاقية بأن تجعل اللغة الإلصاقية ترتيبية والثانية لغة تركيبية استناداً إلى الفرق بين الترتيب والتأليف؛ «فالفرق بينهما أن الترتيب يعتبر فيه أن يكون لبعض الأجزاء نسبة إلى بعض بالتقدم والتأخر سواء أخذ بالمعنى اللغوي، وهو جعل كل شيء في مرتبته ومحله كترتيب المجلس والعسكر ونحوهما، أو بالمعنى الاصطلاحي، وهو جعل الأشياء الكثيرة بحيث يطلق عليها اسم الواحد، ويكون لبعضها على بعض نسبة بالتقدم والتأخر كترتيب أجزاء الحد الذي يقدم فيه الجنس لكونه كالمادة على الفصل لكونه كالصورة، ويطلق على هذه الأمور المرتبة اسم الواحد أي الحد، يرادفه التأليف بخلاف (التركيب)، وهو ضم عدة أمور بحيث لو ذهب جزء منها لذهبت حقيقته وماهيته، فلم يعتبر في مفهومه النسبة المذكورة، فهو أعم من الترتيب مطلقاً»[١٤٠]. ولا يخفى أن اللغة الاشتقاقية حين تتألف أجزاؤها قد لا يمكن الفصل بينها كما يبدو من امتناع الفصل بين الوزن والمادة اللغوية التي صبت فيه؛ فأصبحت بذلك متفقة مع مفهوم التركيب الذي لا يكون معه فصل الأجزاء بعضها عن بعض، وذلك بخلاف اللغة الإلصاقية التي هي مجموعة من اللواصق رتبت فيما بينها؛ فهي بذلك تتفق ومفهوم الترتيب.

- أن الميزان الصرفي الذي اعتمد عليه الدرس الصرفي العربي بشكل قوي قد كان نموذجاً فريداً في الدرس اللغوي الدقيق؛ وذلك أنه فرق بدقة عالية بين التغييرات الفونولوجية والتغييرات الصرفية، فلم يسجل تغييرات الإعلال والإبدال والإدغام بسبب وعي الصرفيين العرب بالفرق بين هذين النمطين من التغييرات وقصرهم الميزان على التغييرات الصرفية لا الفونولوجية. ويعد نموذج الميزان الصرفي في هذه النقطة أرقى مما وصلت إليه الفونولوجيا التوليدية التي لا تقوم بهذا التفريق، يقرر اللغويون في ذلك «أن الفونولوجيا التوليدية كما طورها تشومسكي وهال قد انتقدت لفشلها في التفريق بين القواعد الصوتية والصرفية»[١٤١]. تأمل مثلاً وزن الكلمات:

قال – ازدهر – رد[١٤٢].

- جاء الأول قال على وزن فعل لأنه رأى انقلاب قول إلى قال تغييراً صوتياً لا

صرفياً وإن أدى إلى تغيير شكل الفعل، ولو اعترفوا بالألف القائمة وجعلوا الفعل على وزن فعل لاحتاجوا إلى ادعاء أصالتها مع أنها لا توجد إلا في الحالات التي تكون فيها منقلبة عن واو أو ياء، ولو قالوا بزيادتها لادعوا بذلك أن الفعل ثنائي قد زادت عليه الألف وليس في العربية ما يؤيد فكرة الثنائية بهذه الصورة على الأقل.

- كما أنهم جعلوا الدال في ازدهر صورة صوتية لتاء الافتعال لما رأوا أن الدال لا ترد في مقام الافتعال إلا في سياق صوتي يسمح بالقول: إنها محولة عن تاء، فرأوا أن الافتعال له حرف واحد يحول إلى صور صوتية مختلفة: دال أو طاء مثلاً بشروط معينة.

- وكذلك لم يبينوا بالميزان تغيير الإدغام لأنهم رأوه تغييراً خاصاً بالمثلين كما في رد، أو بالمتقاربين وفيه يحول أحدهما إلى الآخر، كما في ادّارك من تدارك بإبدال التاء دالاً وإدغامها في الدال التالية، وقد رأوا اقتصار الإدغام على حالات المثلين والمتقاربين دليلاً على أن هذا التغيير صوتي فأخرجوه من الرصد الصرفي بالميزان.

- أن الميزان الصرفي يصدر عن كفاءة عالية في تمييزه بين العناصر الصرفية والعناصر النحوية في التركيب اللغوي؛ إذ إنه الوحيد القادر على التفريق بين الواو لاماً للفعل المضارع في المضارع الواوي اللام المسند إلى نون النسوة «يعفون»، والواو ضميراً في «يعفون» المضارع المسند إلى واو الجماعة، كما أنه يفرق بين حالتي الفعل هاتين بين النون ضميراً في الأولى والنون حرفاً للإعراب في الثانية. ويتضح ذلك من كونه يجعل الفعل في حالته الأولى على وزن يفعلن، وفي حالته الثانية على وزن يفعون. ولو حاولنا أن نجد وسيلة أخرى لوصف هذا التركيب تفرق بين العناصر الصرفية والعناصر النحوية لما وسعتنا الحيلة.

أما بالنسبة للمنهج الغربي المقابل لنموذج الميزان الصرفي إلى حد ما فهو منهج الوحدة – العملية، وتتمثل معالمه فيما يلي:

- أنه يقوم فحسب برصد التغييرات الصرفية المختلفة التي تتمثل في عمليات الاشتقاق والتصريف والدمج والنحت... إلخ؛ إذ يعكس منهج الوحدة – العملية، مصطلحات متعددة مهمة في اللغويات المعاصرة، مثلاً: الاشتقاق، قاعدة إعادة الكتابة، النحت... والتسمية، والبناء للمجهول»[١٤٣]. وقد انتقد في استخدامه لمصطلحات لا يتفق عليها جميع اللغويين، «فقد اعترض لغويون كثيرون على

مصطلحات مثل الحركية dynamism والتغيير change والتفاعل هي interaction وهلم جراً التي تم بها هذا التعميم»[١٤٤]. ولن صار ثمة «قبول لمفهوم التغيير في بعض الحالات»[١٤٥].

- إن هذا المنهج لا يقوم بلكثر من وضع القاعدة التي غير في ضوئها التركيب الصرفي دون أن يضع لذلك نموذجاً تجريبياً كما هو الأمر في نموذج الموازين الصرفية. ويعني ذلك أنه لا يستلزم تجزئة الوحدة الصرفية (الكلمة) للوصول إلى وحدات صرفية أصغر تقابل كل واحدة منها دلالة من دلالات الكلمة المركبة، أي «أنه يتفادى مشكلة تخصيص اي الأجزاء الفونولوجية يقابل أي أجزاء المعنى (لكن هل هذا تجنب للمشكلة؟)»[١٤٦]؛ ولذلك ليس هذا المنهج مقيداً بالبحث عن مورفيمات الكلمة وتعيينها للدلالات الموجودة لعنايته برصد التغيير وضبطه، فهو يرى «بعض العناصر (التركيب... إلخ) نتيجة تغيير يعمل في عنصر آخر في اللغة، ويمكن ان تكون عملية التغيير حقيقية (كما في العمليات المقررة في التغيير الدياكروني «التاريخي»)»[١٤٧].

- كما يفيد ذلك أنه يخرج عن إطار الوحدات وترتيبها في المعالجة؛ إذ لا يقوم كمنهج الوحدة – الترتيب» بافتراض أنه توجد مورفات، وأنها مرتبة في طرق خلصة وفقاً لقواعد اللغة الفنية»[١٤٨]؛ فهو «لا يميز فقط وجود العناصر والترتيبات الخطية لها، عند مستوى أعلى من الكلمة، بل يميز أيضاً العمليات النحوية داخل الكلمة التي تعمل في الجذر لإنتاج صيغة منه»[١٤٩]. إنه يفترض أن الجذر يخضع لعمليات تنتج الصور المختلفة منه؛ فهو يعالج، مثلاً، «الفعلين bake و take، بدلاً من القول بتكونهما من مورفيمي الجذر واللاصقة (كما في منهج الوحدة الترتيب IA)، يعالجهما بتقرير أن لهما جذرين أخضعا لعملية أسماها صياغة الفعل الماضي»[١٥٠]، أي أن ضرورة وجود مورفيم لكل عنصر دلالي في الكلمة غير قائمة، وكذلك لا يقوم في هذا المنهج لزوم ترتيب المورفيمات فيما بينها.

- أن هذا المنهج يمكن له، بناء على ذلك، أن يعالج «كلا من نموذجي الأفراد المتمايزة والأفراد غير المتمايزة»[١٥١] على أساس أنه لا يعني بتجزئة الكلمة إلى عناصر يقابل كل واحد منها دلالة من دلالاتها؛ إذ يعتمد على مفهوم التغيير فليس بحاجة إلى تحديد عناصر صرفية للكلمة.

- أن هذا المنهج الغربي يتميز بأنه بسيط وليس فيه تخطئة؛ فلا يقول بالشذوذ؛ إذ لكل مسألة لديه قاعدة تغيير لا يلزم أن تطرد مع قاعدة تغيير آخر. إن «أكثر الأسباب أهمية، على أية حال، لتفضيل منهج العملية هو أنه أكثر بساطة. كل ما علينا أن نفعله هو أن نكتب قواعد بسيطة تحول صيغة إلى أخرى. لم نعد بحاجة إلى مناقشة ما مورفيمات took؟ نكتب فقط قاعدة لتغيير حركة take إلى took في المضي. (ويمكننا، علاوة على ذلك، أن نكتب قاعدة عامة عن مثل تغييرات الحركة التي تشمل shake/shook و forsake/forsook. ليس ثمة شيء خطأ مع تغيير /ei/ إلى /U/ في منهج العملية»[١٥٢].

- أنه يعتمد على فكرة الأصل والفرع، ولذلك «يتطلب أحياناً اختيارات اعتباطية عن أي الصيغتين هي الأساس، وأيهما المشتقة»[١٥٣]، كما «يحتكم إلى إحساس متكلمينا الأصليين أن بعض صيغ الكلمات أكثر أساسية، مثلاً الزمن الحاضر، وأخرى مشتقة (لكن الاختيار صعب...). إن صعوبة منهج الوحدة – العملية IP هي بدقة صعوبة تحديد قاعدة نحوية محددة لإعادة الكتابة»[١٥٤]. على أنه ينبغي أن نشير إلى أن مفهوم الأصالة والفرعية لم يعد منتقداً كما كان من قبل؛ فلقد «أثبت أنه من المرهق، إن لم يكن من المستحيل، وصف العلاقة بين شكلين لغويين مختلفين دون اشتقاق أحدهما من الآخر، أو اشتقاقهما من شكل أساس «تحتي» مشترك، ولم يعد يشعر معظم اللغويين بأن ذلك معيب بأي شكل»[١٥٥]. ولا يخفى أن مسألة الأصل والفرع قد عرضت درسنا اللغوي العربي لكثير من الاتهامات؛ إذ جعلت هذه الفكرة من قبيل الافتراض والتفكير الفلسفي الذي ينبغي صيانة الفكر اللغوي عنه مع أنها ترد في درسنا اللغوي العربي في سياقها الصحيح؛ إذ جعلوا، كما يفعل الدرس اللغوي الحديث، ما له علامة فرعاً على ما ليس له علامة، يفيد بعض اللغويين العرب ما يفيده الدرس اللغوي المعاصر: «أصل الاسم أن يكون مذكراً، والتأنيث فرع عن التذكير، ولكون التذكير هو الأصل استغنى الاسم المذكر عن علامة تدل على التذكير، ولكون التأنيث فرعاً عن التذكير افتقر إلى علامة تدل عليه»[١٥٦]. وينص كثير من اللغويين على رجوع الفرعية في تصورهم اللغوي الدقيق إلى وجود العلامة، يقول أحدهم: «ولما كان المذكر أصلاً والمؤنث فرعاً عليه لم يحتج المذكر إلى علامة؛ لأنه يفهم عند الإطلاق إذ كان

الأصل. ولما كان التأنيث ثانياً لم يكن بد من علامة تدل عليه»[١٥٧]. ويقول آخر: «الدليل على أن الفرع هو الذي ينبغي أن تجعل فيه العلامة لا الأصل أنه جعلوا علامة للتثنية والجمع، ولم يجعلوا علامة للإفراد لما كانت التثنية والجمع فرعين عن الإفراد»[١٥٨].

- أن تفضيل التوليديين له يرجع إلى أن قواعد إعادة الصياغة التي يقوم عملهم عليها تعد عمليات بالمفهوم الذي يرد لها في هذا المنهج؛ بل إن «كل قاعدة من قواعد إعادة الصياغة يمكن أن ترى، بالنسبة لهم، عملية»[١٥٩].
- أنه ينتمي إلى اللغويات التاريخية؛ إذ استخدمه علماء اللغة التاريخيون الذين ازدهرت أعمالهم في القرن التاسع عشر، ولذلك يسجل اللغويون عليه أن من عيوبه «أنه يقدم البيانات في تفسير تاريخي بجلاء»[١٦٠].



٤ - بين نظرية الصرف العربية وتركيب العربية الصرفي

يمكن تبين نصيب كل واحد من نماذج التحليل الصرفي العربية الثلاثة من التغييرات الصرفية الواردة في العربية، والوقوف على مدى كفاءتها في التحليل الصرفي من رصد مجموعة التغييرات الصرفية التي ترد في العربية وعرضها على النماذج المختلفة للوقوف على ما يناسبها من النماذج.

وتلزم الإشارة ابتداء إلى أن النماذج الثلاثة للتحليل الصرفي قد وردت في العربية متضافرة متكاملة، لا متخالفة معاقبة؛ مما يفيد أن ليس لأحدها مزيد كفاءة عن الآخرين؛ إذ بحسب الواحد من هذه النماذج أن يقوم حيث لا يمكن أن يقوم غيره، وأن يقوم بالتحليل الصرفي التام للحالة التي نيط به تحليلها صرفياً.

وإذا تأملنا عمليات التغيير المختلفة الواردة في صرف اللغة العربية بغية الوقوف على ما يناسب كل واحد منها من نماذج التحليل الثلاث، ومدى ملاءمته لها ووفائه بالتحليل الصرفي المطلوب منه تبين ما يلي:

– أن عمليات التغيير المختلفة التي ينبغي رصدها في التحليل الصرفي للعربية تتمثل في:

١ – تغييرات تقوم في المبنيات، كالضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة ونحوها، وهي تغييرات لا يرصد لها طريق صرفي معين تسلكه، ولا قانون تخضع له. ويعد أصل النماذج لدراسة هذه التغييرات هو منهج الكلمة – التصريف لأن هذا المنهج يلائم مفردات قليلة يمكن إدراجها في جداول تصريفية، وهذا ما قام به اللغويون العرب؛ إذ إنهم عالجوا هذه التغييرات بتسجيل الأفراد المختلفة لها، وقد أخرجوها من الصرف لأنها لا تدخل في دائرة الميزان الصرفي، ولا في إطار العلامة الصرفية.

٢ – تغييرات تصريفية تكون بالعلامة، وذلك كما في التأنيث والتثنية ونحوهما، ويناسبها منهج الوحدة – الترتيب، أو منهج العلامة كما يمكن أن ينطق به عمل الصرفيين العرب، والفرق بين نموذج الوحدة – الترتيب ونموذج العلامة أن الأول

منهما لا يرصد إمكان ورود تغييرات مصاحبة لزيادة وحدة، على حين ينص الثاني نموذج العلامة الوارد عن العرب على التغييرات المصاحبة للعلامة، كما يبدو من مراجعة حديثهم عن تثنية المقصور والمنقوص والممدود مثلاً.

٣ – تغييرات لهجية أو تاريخية، مثل: القلب المكاني، مثل: أيس، وجبذ ونحوهما، ولا يصلح لها إلا الميزان الصرفي؛ إذ ليس بها زيادة وحدة صرفية حتى يناسبها نموذج الوحدة – الترتيب.

٤ – تغييرات بالحذف، ولا يمكن بيانها بنموذج الكلمة – التصريف لأنها حالات كثيرة لا تستوعبها جداول التصريف، كما لا يمكن بيانها بنموذج الوحدة الترتيب؛ إذ أصله زيادة وحدات وبيان الترتيب بينها، وليس به معالجة لنقصان وحدات؛ فليس ثمة موضع لديه لتغطية تغييرات الحذف.

٥ – تغييرات التعويض، وهي تابعة لتغيير الحذف؛ حيث يعوض في بعض الحالات عن الحرف المحذوف، ولا يمكن بيانها إلا بالميزان الذي يسمح ببيان الحرف المحذوف والحرف الزائد الذي يرد عوضاً عن المحذوف مع تحديد موضع الحرف المحذوف والحرف الزائد تعويضاً، أما نموذج الوحدة – الترتيب فلا يسمح بكشف التعويض لأنه لا يسمح ببيان الحذف كما أشرنا في النقطة السابقة.

٦ – تغييرات بالتضعيف، مثل فعل، وتفعل، وافعل ونحوها، ولا يمكن رصدها إلا بنموذج الميزان الصرفي. إن منهج الوحدة – الترتيب لا يقوى على معالجة ما يقابل ظاهرة التضعيف في العربية، وقد لاحظها هاريس[١٦١] وهوكت[١٦٢] متمثلة في تكرار المقاطع أو الحروف لصياغة صور مختلفة للمفردة Reduplication يظهر في لغة التلجلوج Tagalog[١٦٣]؛ حيث تكرر بعض المقاطع لتغيير المعنى الصرفي. وقد سمى هوكت في بعض مقالاته[١٦٤] هذه المقاطع أو الحروف المكررة، في محاولة منه لتكييفها وفق نموذج الوحدة – الترتيب، بالمورفات الحرباء أو القلب chameleon morphs؛ إذ ليس معنا مورف واحد لأداء الدلالة الصرفية، بل له صور بعدد المقاطع التي تكررها اللغة لهذه الدلالة الصرفية. لاحظ، مثلاً، «ان المقطعين المضاعفين la و bu (المكتوبين بالبنط السميك) في فعلين من لغة التاجالوج Tagalog: الفعل maglalakbay يسافر (مؤكداً)، من maglakbay، والفعل pagbubuksan يفتح

(مؤكداً) من pagbuksan، وليس لهما أجزاء صوتية مشتركة، لكنهما على الرغم من ذلك يمثلان العنصر الصرفي نفسه: المؤكد»[١٦٥].

٧ – تغييرات النقل[١٦٦]، وهي أن ينقل الفعل من باب إلى باب لإفادة الدلالة التي تثبت لهذا الباب الذي نقل إليه الفعل، يقول الصرفيون العرب عن ذلك في باب فعل يفعل: «ومما يختص بهذا الباب بضم مضارعه باب المغالبة، ونعني بها أن يغلب أحد الأمرين الآخر في معنى المصدر... وقد يكون للفعل من غير هذا الباب كغلب وخصم وكرم، فإذا قصدت هذا المعنى نقلته إلى هذا الباب»[١٦٧]. وليس يخفى أن النقل من باب إلى باب ليس وحده يمكن ان يكشف عنه نموذج ينبني على تحديد الوحدات وترتيبها، وأن ما يمكن أن يكشف هذا النقل هو نموذج يقوم على ضبط البنية، أي نموذج الميزان الصرفي.

٨ – تغييرات الزيادة، وهي واسعة جداً، ولا تستقل في أغلب الحالات على مجرد زيادة بعض الحروف، بل كثيراً ما يرد مع زيادة بعض الحروف تغييرات أخرى، مثل تغييرات الضبط، ويمكن أن نقرر أن الزيادة لا يصلح تفسيرها في ضوء منهج الوحدة – الترتيب على الرغم من أن أصل فكرة هذا النموذج هي بيان زيادات المورفيمات وتحديد ترتيبها فيما بينها، ويمكن أن نتبين عدم صلاحية نموذج الوحدة – الترتيب لبيان تغييرات الزيادة في العربية ذلك من خلال الأمثلة التالية:

أ – «انكسر» الفرق بين هذه الصيغة المزيدة والصيغة المجردة المأخوذة منها هو زيادة الهمزة والنون، ولا يمكن أن نعد هذين الحرفين لاصقة تقدمت على المجرد «كسر» لأن الهمزة تسقط مع مضارع هذا الفعل؛ إذ يقال «ينكسر» ولو كانت لاصقة تفيد معنى المطاوعة لما سقطت مع صيغة المضارع الذي يفيد المطاوعة، ولذلك تعد مثل هذه الزيادة بعيدة عن متناول اللواصق والنموذج الصرفي الذي يقوم عليها.

ب – «أكرم» لا يمكن معالجة التركيب الصرفي لهذا الفعل في ضوء نموذج الوحدة – الترتيب؛ لأن الهمزة تسقط مع مضارعه كما تسقط في الفعل المذكور في المثال السابق «انكسر»، وكذلك لا تستقل زيادة الهمزة بالفعل المزيد بالهمزة، بل يكون مع زيادة الهمزة تغييرات صرفية

أخرى؛ إذ تلزم فاء الفعل المزيد بالهمزة السكون، وعينه الفتح أياً كانت حركة العين في المجرد، تأمل المزيد بالهمزة «أخرج وأسمع وأكرم» التي أفعالها المجردة مفتوحة العين ومكسورة ومضمومة على الترتيب «خرج وسمع وكرم».

جـ - «استخراج» لا يصلح لنموذج الوحدة – الترتيب لأن الزيادة وردت أولاً الهمزة والسين والتاء وحشواً الألف. ومن المقرر أن هذا النهج لا يقدم مثالاً لورود زيادة في أول الكلمة ووسطها، كما في استخراج زادت الهمزة والسين والتاء أولاً والألف وسطاً، بل يقتصر على الزيادة أولاً (سابقة prefix)، كما في -un ونحوها، أو الزيادة في آخر الكلمة (لاحقة suffix)، كما في -er ونحوها، أو الزيادة في وسط الكلمة (حشوا infix)، كما في -in- التي تستخدم في التلجلوج فيشتق من gulay، الذي يعني خضروات مائلة إلى الخضرة، ginulay أزرق مائل إلى الخضرة(١٦٨)، أو زيادة المورفيم على جانبي الكلمة (جوانبي circumfix كما يمكن أن يترجم به)، كما في FE-/a?i الذي يستخدم في اللغة الساموانية Samoan(١٦٩) للدلالة على «التبادل»، يدخل هذا المورفيم على الفعل finau «يتشاجر» فيصير fefinaua?i(١٧٠).

إن منهج الميزان الصرفي يقدم تصوراً جيداً لزيادة بعض الحروف أياً كان موضعها من الكلمة في أولها أو آخرها أو وسطها أو في مواضع مختلفة من الكلمة، وذلك بخلاف منهجي الكلمة – التصريف والوحدة – الترتيب.

وقد تتبع بعض لغويينا حالات الزيادة المختلفة في ضوء ما يتحصل من درسها من خلال نموذج الميزان الصرفي فنذكر في نص متميز له كل أوجه التغيير في وزن الكلمات التي تكشف عن عدم اقتصارها على وجود زيادة حرف أو أكثر فحسب، يقول: «أولهامتغير بزيادة حرف دون تبدل حركة، كضاحك فاشتقاقه من الضحك، وثانيها متغير بزيادة حرف مع تبدل حركة، كطالب فاشتقاقه من الطلب، وثالثها متغير بزيادة حركة دون تبدل أخرى، كمزق، فاشتقاقه من المزق ورابعها متغير بزيادة حركة مع تبدل أخرى، كحسن فاشتقاقه من الحسن. وخامسها متغير بزيادة حرف وحركة دون تبدل أخرى، كضارب، فاشتقاقه من الضرب...»(١٧١).



نتائج البحث

وبعد، فقد قام البحث على استلهام النموذج العربي من النظرية الصرفية التي تعددت فيها النماذج، والكشف عن جوانب هذا النموذج العربي المختلفة، وعن أصالتها وكفاءتها وعلو كعبها في مضمار التنظير العلمي الدقيق.

ولقد حرص البحث على التغطية الشاملة لكل الجوانب المهمة التي رآها أساس دراسة النظرية الصرفية في الدرس اللغوي على اختلاف أوجه نظريته؛ فعالج، لتحقيق ذلك، كلا من تصور الظاهرة الصرفية، ومفهوم الوحدة الصرفية، والمناهج المعتمدة في النظرية الصرفية غربية وعربية للتحليل الصرفي.

كما حرص البحث على استيفاء مختلف نقاطه وفق الدرسين اللغويين الغربي والعربي؛ فاستوفى كل نقطة من نقاطه في كل من الدرس الغربي والعربي، ولم يعتمد على مجرد التقول والافتراض، وكان في ذلك حريصاً على أن ينقل التصورات الغربية بسياقاتها الكاملة درءاً لسوء الفهم والتأويل الفاسد الذي يسببهما في الأغلب الأعم بتر النصوص واجتزاؤها من سياقاتها الصحيحة. وقد فصل الحديث لذلك في مفهوم الظاهرة الصرفية والوحدات الصرفية والنموذج الصرفي على اختلاف صوره.

وقد بدأ بإشارته العجلى إلى احتياجات الدرس اللغوي العربي المعاصر استناداً على واقع الدرس اللغوي العربي المعاصر الذي حدد جوانب ضعفه التي تحتاج إلى مراجعة، وهي: عدم مواكبته، كالدرس النحوي، للدرس اللغوي المعاصر، وعدم عنايته بالنظرية الصرفية والمنهج الصرفي اللذين يجب بيانهما قبل معالجة أي من جوانب الدرس الصرفي بأحكامه وتفصيلاته المختلفة، وخضوعه التام للدرس النحوي على مستوى التنظير؛ حيث يرد الحديث عن المدارس الصرفية ومناهج الصرف نسخة من الحديث عن مثيلاتها في النحو.

عرض البحث في معالجته للمفهوم تصورات النظرية الصرفية العربية فيما يخص الظاهرة الصرفية، فعرض من ذلك:

- تفسير إخراج الصرفيين العرب للمبنيات كالضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة ونحوها على الرغم من رصدهم لتغييراتها تحت ما يمكن تصوره بمنهج الكلمة – التصريف؛ فقد بين أن ذلك الإخراج يرجع إلى أنهم لم يروا

لتغييرات المبنيات طرقاً صرفية يمكن رصدها، ولا قوانين صرفية تخضع لها تحتاج أن تسجل.

- بيان ضرورة إدراج ما ليس له قاعدة صرفية إن كانت التغييرات الواردة تأتي لمعنى صرفي كتغييرات الضمائر ونحوها من المبنيات التي تغير وفقاً للأجناس الصرفية المختلفة؛ إذ هي من الدرس الصرفي تبعاً لكونها مما يتصل بالدلالة الصرفية.
- تفسير إخراج الصرفيين العرب لظواهر الإعلال والإبدال والإدغام من الميزان الصرفي بأن ذلك يرجع إلى تفريقهم بين التغييرات الصرفية والتغييرات الفونولوجية؛ فقد قصروا الميزان الصرفي على التغييرات الصرفية واستبعدوا التغييرات الفونولوجية من الميزان الصرفي.

وقد أفاد بصدد تصورات المفهوم لدى الصرفيين العرب ما يلي:

- اشتمال الدرس الصرفي العربي على جملة جوانب رأى أنها تغطي معالجته للظاهرة الصرفية، هي: وصف الجهات المختلفة للأبنية من خلال الميزان الصرفي، وتصنيف مختلف الكلمات في ضوء عدة معايير، مثل: التجرد والزيادة، والصحة والاعتلال... إلخ، وتحديد وظائف هذه الأبنية المختلفة التي ترد عليها الكلمات في العربية، ورصد العلاقات القائمة بين الأبنية بتسجيل التغييرات التي ترد في الكلمة. ولا يخفى أن هذه الجوانب هي كل الجوانب التي تلزم الدرس الصرفي

كما أفاد بهذا الصدد استيعاب الصرفيين العرب لعمليات التغيير الصرفية المختلفة التي يمكن أن تصنف تحت تغييرات اشتقاقية وتغييرات تصريفية وتغييرات فونولوجية.

وعرض، فيما يخص معالجته للمفهوم، أيضاً جملة تصورات خاصة بالوحدة الصرفية، مثل:

- عدم مناسبة مفهوم المورفيم للغة العربية بسبب أنها ليست لغة إلصاقية تعتمد على اللواصق، بل تصريفية.
- وعي الصرفيين العرب بالعناصر الصرفية التي تتكون منها الكلمات؛ حيث تحدثوا عن العلامات التي تعد جزءاً من الكلمة.



- تفسير عدم عد الصرفيين العرب للعنصر الدلالي الذي هو أصغر من الكلمة الوحدة الصرفية الصغرى؛ إذ يرجع ذلك إلى تعذر فصل بعض العناصر ذات الدلالة في الكلمة، فلا يمكن، مثلاً، فصل الوزن الذي يعد دالة صرفية عن غيره من عناصر الكلمة الأخرى.
- تفريق الصرفيين العرب بين التركيب على مستوى اللفظ والتركيب على مستوى الدلالة.
- تفسير تسمية اللغويين العرب للعلامة بهذا الاسم دون اللاصقة.
- وعي اللغويين العرب بغياب العلامة، وتفريقهم بين غيابها حين يكون دالاً، وغيابها حين لا يكون دالاً. وقد أكد البحث بذلك أن الدرس الصرفي العربي قد قام على أدق التصورات اللغوية.

أما فيما يخص معالجته للمنهج فقد قدم ما يلي:

- تلمس مناهج التحليل الصرفي في الوجه العربي من النظرية الصرفية، وقد تبين له أنه يمكن تمييز ثلاثة نماذج في التحليل الصرفي استخدمها الصرفيون العرب، وهي متضافرة فيما بينها للقيام بتحليل تراكيب الكلمات العربية. وقد سمى هذه النماذج الثلاثة بنموذج الجداول التصريفية، ونموذج العلامة، ونموذج الميزان الصرفي.
- عرض مناهج التحليل الصرفي التي عرفتها النظرية الصرفية في وجهها الغربي تراثياً أو معاصراً؛ فقد بين من هذه المناهج ما يعرف بنموذج الكلمة – التصريف "WP" Paradigm Word، وما يعرف بنموذج الوحدة – الترتيب "IA" Item Process، وما يعرف بنموذج الوحدة – العملية "IA" Item Arrangement.
- موازنة هذه المناهج بما يقابلها من نماذج التحليل الصرفي في الدرس الصرفي الغربي.
- بيان حسن استنباط اللغويين العرب للنماذج الثلاثة وحسن توظيفهم لها؛ إذ لم يستخدموا أياً منها إلا فيما تقتضيه طبيعة التركيب الصرفي للكلمة العربية، ووفاق ما تقتضيه الحاجة بلا زيادة أو نقصان.
- بيان براعة اللغويين العرب في استنباطهم ثلاثة أنماط من الميزان الصرفي، هي

الميزان الصرفي العام وميزان منتهى الجموع المعروف بصيغة منتهى الجموع والميزان التصغيري؛ إذ يرجع استنباطهم لهذه الأنماط الثلاثة إلى حرصهم على أن يقوم كل واحد منها ببيان الجهات اللازمة دونما نقصان أو تزيد.

- بيان اقتضاء الوزن، الذي ترد عليه الكلمات في العربية ويمثل دالة صرفية، لنموذج الميزان الصرفي؛ حيث لا يمكن أن تقدم أوزان الكلمات من خلال نموذج آخر.
- بيان كشف الميزان الصرفي عن دقة اللغويين العرب في التمييز بين التغييرات الصرفية والتغييرات الفونولوجية.
- بيان كفاءة الميزان الصرفي بانفراده دون غيره من نماذج التحليل الأخرى في التفريق بين العناصر الصرفية والعناصر النحوية في التراكيب اللغوية.
- توزيع التغييرات الصرفية التي ترد لتركيب الكلمات في العربية على مناهج التحليل الصرفي الثلاثة، فخصص بنموذج الجداول التصريفية تغييرات المبنيات، وبنموذج العلامة بعض تغييرات التصريف كالتثنية وجمع التصحيح، وبنموذج الميزان البعض الآخر من تغييرات التصريف كجمع التكسير وتغييرات الاشتقاق.
- بيان نموذج كفاءة الميزان الصرفي في تكفله باستغراق تغييرات التركيب الصرفي للكلمات التي لا يستغرقها منهجا الجداول التصريفية والعلامة.

الهوامش:

(١) سيبويه، الكتاب، جـ ٤، تحقيق عبدالسلام هارون، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ط٢ ١٩٨٢)، ص ٢٤٣.

(٢) الفارسي، التكملة، تحقيق حسن شاذلي فرهود، (الرياض: عمادة شؤون المكتبات بجامعة الرياض، ط١ ١٩٨١)، ص ٤.

(٣) حسان، تمام، اللغة العربية: معناها ومبناها، (مصر: الهيئة العامة للكتاب، ط٢ ١٩٧٩)، ص١٥.

(٤) البكوش، الطيب، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، (تونس: الشركة التونسية لفنون الرسم، ١٩٧٣)، ص ٢٢.

(٥) شاهين، عبدالصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية: رؤية جديدة في الصرف العربي، (القاهرة: مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي، ط١ ١٩٧٧)، ص ٢١٦.

(٦) عبدالغني، أحمد عبدالعظيم، دور الوحدات اللغوية في بناء الكلمة، رسالة ماجستير بجامعة القاهرة: مخطوطة رقم ٢٣٦ بكلية دار العلوم).

(٧) الدناع، يوسف خليفة، دور الصرف في منهجي النحو والمعجم، (ليبيا: منشورات جامعة قار يونس، ١٩٨١).

(٨) الناقي، محمد، التكرار الصامتي والتعاقب الصائتي في اللغة العربية، ضمن «قضايا في اللسانيات العربية»، (الدار البيضاء: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ط١ ١٩٩٢)، ص ص ١٢٧ – ١٤٤.

(٩) جرين، جوديث، علم اللغة النفسي: تشومسكي وعلم النفس، ترجمة وتعليق د. مصطفى التوني، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣)، ص ٧٢.

(١٠) يريد دراسة «تطورات حديثة في الدراسات الصرفية»، التي بقلم ماتيوس وقدمها جون ليونز في كتابه آفاق جديدة في علم اللغة، Matthews, P. H. (1970). *Recent Developments in Morphology*,, New Horizons in Linguistics, Edited by John Lyons. GB: Penguin Books.

(11) Ibid., p. 96.

(١٢) هنداوي، حسن مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة، (دمشق: دار القلم، ط١ ١٩٨٩)، الباب الأول.

(13) Wunderlich, Dieter. (1979). *Foundations of Linguistics*. Translated by Lass, Roger. Cambridge: Cambridge University Press. P.18.

(١٤) وقد ذكر أربعة أسباب لتفريقه بين العلم بنظرياته والمعرفة التي تكون خلوا عنها. Ibid. pp.18-19.

(15) Hjelmslev, Louis. (1969). *Prolegomena to a Theory of Language*, Madison: University of Wisconsin press, pp. 13,30. & Beaugrande, Robert de. (1993). *Linguistic Theory: The Discourse of Fundamental Works*, 2nd impression, p. 127.

(١٦) هنداوي، مناهج البصريين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة، الباب الثاني.

(17) Matthews, Recent Developments in Morphology, p. 106.

(18) Ibid., p. 106.

(١٩) محمود، زكي نجيب، تجديد الفكر العربي، (بيروت: دار الشروق، ١٩٧٣)، ص ٢٥٤.

(٢٠) المسدي، عبدالسلام. التفكير اللساني في الحضارة العربية، (تونس: الدار العربية للكتاب، ١٩٨٦)، ص ص ١١ – ١٢.

(٢١) يمثل التركيب الصرفي للغة موضوع الدرس الصرفي أو الظاهرة التي يقوم الدرس الصرفي على ضبطها ودراستها دراسة علمية، ويصح وصفها بالظاهرة من جهة كونها جانباً من جوانب الظاهرة اللغوية التي يتكفل بها الدرس اللغوي على مختلف فروعه.

(22) Anderson, Stephen R. (1988). *Morphological Theory*, in Linguistic Theory: Foundations, vol. 1 of Linguistics: The Cambridge Survey, Edited by Frederick J. Newmeyer, p. 164. & Marriam Webster Editorial Staff, (1960) "Morphology" In Webster's Third New International Dictionary of the English Language, Vol. II, Chicago: William Benton, Publisher, p. 1471.

(٢٣) ابن عصفور، علي بن مؤمن. المقرب، تحقيق أحمد عبدالستار الجواري وعبدالله الجبوري، (بغداد: مطبعة العاني، ط١ ١٩٧٢)، ص ص ٧٨ – ٧٩.

(٢٤) الرضي، شرح الشافية، جـ١، ص٥.

(٢٥) السابق، جـ ١ ، ص ٨.

(٢٦) السيوطي، عبدالرحمن. همع الهوامع شرح جمع الجوامع جـ٢و تصحيح السيد محمد بدر النعساني، (بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، د. ت)، ص ٢١٢.

(27) Crystal, (1987). *The Cambridge Encyclopedia of Language, Cambridge: Cambridge University Press p. 93.*

(٢٨) السيوطي، همع الهوامع، جـ ٢، ص ٢١٢.

(٢٩) ابن مالك.

(٣٠) الصبان، محمد بن علي – حاشية الصبان على شرح الأشموني، ومعه شرح الشواهد العيني، جـ ٤، (القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط٢ ١٩٣٨)، ص ٢٣٦.

(٣١) المازني، التصريف بشرح ابن جني المنصف، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين (القاهرة: مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ط١ ١٩٥٤).

(٣٢) ابن جني، المنصف في التصريف، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين (القاهرة: مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ط١ ١٩٥٤).

(٣٣) الميداني، نزهة الطرف في علم الصرف، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، (بيروت: دار الآفاق الجديدة، ط١ ١٩٨١).

(٣٤) ابن عصفور، الممتع في التصريف، تحقيق د. فخر الدين قباوة، (بيروت: دار الآفاق الجديدة، ط٤ ١٩٧٩).

(٣٥) ابن الحاجب، الشافية بشرح الرضي مع شرح شواهده، تحقيق محمد نورالحسن وزميليه، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٧٥).

(٣٦) ابن جني، المنصف شرح تصريف المازني، ص ص ٣ – ٤.

(٣٧) جاء المورفيم في اللسانيات الأوروبية قسيما للكلمة بأن وقع المورفيم على اللواصق ذات المعاني الوظيفية التي تدخل على الكلمة فلم يشمل الكلمة ذات المعنى المعجمي التي قيل لها sementeme. أما اللسانيات الأمريكية فقد شمل المورفيم ما كان له معنى وظيفي وما كان له

معنى معجمي، اي كلاً من اللواصق والكلمات التي لا تقبل ان تحلل إلى أجزاء ذات دلالات وظيفية، انظر:

Greenberg, Joseph H. (1957). "*The Definition of Linguistic units*", *In Essays in Linguistics*, Chicago: The University of Chicago Press, note 1 p. 18, Hamp, Eric P. (1966). *A Glossary of American Technical Linguistics Usage*, 1925-50, Publications of the committee for terminology, spectrum Publishers, p. 31.

Martinet, Andre. (1964). *Elements of General Linguistics*, Translated by Palmer, Elisabeth, london: Faber and Faber Ltd., p.110.

(38) Mariam Webster's *Dictionary*. (1960) "*Morphology*". Vol. II. p. 1471 & West, Fred. (1975). *The Way of the Language: An Introduction*, New York: Harcourt Brace Jovanovich. Inc.

(39) Guzman, Videa (et. al) Morphology: The Study of Word Structure, In O'Grady, William. (1991). *Contemporary Linguistics; An Introduction*, New York: St. Martin's Press, p. 112.

(40) Young, David J. (1984). *Introducing English Grammar*, London: Hutchinson, p. 15.

(41) Ducrot, Oswald and Todorov, Tzvetan. (1981). *Encyclopedic Dictionary of the Sciences of Language*, Translated by Catherine porter, Oxford: Blackwell reference, p. 199.

(42) comrie, Bernard. (1996). "*Language*", *Microsoft® Encarta® 97 Encyclopedia*. © 1993-1996. Microsoft Corporation.

(43) Greenberg, Joseph H. (1957). "*The Definition of Linguistic Units*", p. 18.

(44) Crystal, David. (1971). *Linguistics*, England: Penguin Books Ltd., p. 187.

(٤٥) لا يلزم ان يكون المورفيم أصغر من الكلمة، بل يمكن أن تكون الكلمة مورفيماً مفرداً فلا يكون جزءاً منها؛ إذ قد تتكون الكلمة من مورفيم أو اكثر

Kolln, Martha. (1982). *Understanding English Grammar*, New York: Macmillan, Inc., p. 71, Richards, Jack (et. al.). (1985). *Longman Dictionary of Applied Linguistics*, GB: Longman Group Ltd., p. 184 & Owens, Robert E. (1988). *Language and Development: An Introduction*, 2nd., Columbus: Merril Publishing Company, p. 15.

(46) Sapir, Edward. (1921). *Language*, New York: Harcourt, Brace & World., p. 25.

(٤٧) فصل بعض اللغويين الحديث عن السمات التي تتميز به المورفيمات دلاليا وتركيبياً، وتنفصل بها عن غيرها من الوحدات اللغوية كالمقطع والفونيم وغيرهما، انظر في سمات المورفيم:

Gleason, H. A. (1961). *An Introduction to Descriptive Linguistics.*, 2nd revised edition. New York: Holt. Rinehart & Winston.

(48) Palmer, Frank. (1971). *Grammar*, GB: Penguin Books, pp. 110-111 & Bloomfield, L. (1935). *Language*, London: George Allen & Unwin Ltd., P. 161.

(49) Nasr, Raja T. (1980). *Morphemeics*, In The Essentials of linguistic Science: Selected and Simplified Readings, GB: Longman Group Ltd., p. 54 & Richards, jack (et. al.). (1985). *Longman Dictionary of Applied linguistics, p. 9.*

(50) Chalker, Sylvia & Weiner, Edmond. (1994). *The Oxford Dictionary of English Grammar*, Oxford University Press, P. 248.

(51) Traugott, Elizabeth and Pratt, Mary Louise. (1980). *Linguistics for the Students of Literature*, San Diego: Harcourt Brace Jovanovich, Publishers, p. 92 & Dinneen, Francis P. (1967). *An Introduction to General Linguistics*, New York: Holt, Rinehart and Winston, Inc., p. 53.

(52) Lyons, John. (1968). *An Introduction to Theoretical Linguistics*, Cambridge: Cambridge University Press, p.180.

(53) Ibid., P. 180.

(٥٤) يقوم التحقق الصفري في كثير من الوحدات اللغوية كالفونيم والمورف والأداة وغير ذلك، انظر:
Crystal, David. (1985). *A Dictionary of Linguistics and phonetics*, 2nd ed., UK: Basil Blackwell Ltd., p.339.

(55) Robins, R. H. (1968). *A Short History of Linguistics*, Bloomington: Indiana University Press, p. 148.

(56) Dinneen, Francis P. (1967). *An Introduction to General Linguistics*, p. 268.

(57) Saussure, Ferdinande (1959). Course in General linguistics, Translated by Baskin, Wade, New York: McGraw-Hill Book Company, p. 186.

(58) Bloomfield, L. (1935). Language, P. 209.

(59) Alerton, D. J. (1979). *Essentials of Grammatical Theory: A Consensus View of Syntax and Morphology*, London: Routledge & Kegan Paul, p.222.

(٦٠) نشر مقال نايدا هذا مرتين: Nida, E. A. (1948). "*The Identification of Morpheme*" Language, Vol. 24, pp. 414-41 & In Joos, M. (ed.) (1958). Readings in Linguistics, New York: American Council of Learned Societies.

(61) Hass, W. (1957). "*Zero in Linguistic Description*", In Studies in Linguistic Analysis, (Special Publication of the Philological Society) Oxford: Blackwell.

(62) Matthews, Recent Develpments in Morphology, p 100.

(٦٣) الرضي، شرح كافية ابن الحاجب، ج١، (بيروت: دار الكتب العلمية، د. ت)، ص٥.

(٦٤) ابن الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن. أسرار العربية، تحقيق محمد بهجة البيطار، (دمشق: مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، ١٩٥٧)، ص ٣٧١.

(٦٥) الرضي، شرح الكافية، ج ١، (بيروت: دار الكتب العلمية)، ص ٤.

(٦٦) فخرالدين الرازي، مفاتيح الغيب المشتهر بالتفسير الكبير، وبهامشه تفسير أبي السعود، ج١، (مصر: دار الطباعة العامرة)، ص١١.

(٦٧) الجرجاني، السيد الشريف. التعريفات، ويليها رسالة في بيان اصطلاحات الصوفية، (كراتشي: المكتبة العمادية، ١٩٨٣)، ص ١٨٦.

(٦٨) سوف يرد حديث عن منهج التحليل الهرمي في هذا البحث عند معالجة المنهج الصرفي.

(٦٩) تغيب لاصقة الاشتقاق عن اللغة العربية بانتفاء ورود جزء من الكلمة، باستثناء العلامة التي التصريف، في سياقات مختلفة مع ثبات المعنى تقريباً. انظر في كيفية تحديد المورفيمات:
Hockett, Charles F. (1958). *A Course in Modern Linguistics*, New York: The Macmillan Company. pp. 123-124.

(٧٠) يمكن مراجعة حديث اللغويين عن لواصق الاشتقاق والتصريف الرئيسة في الإنجليزية، وعن موقع لواصق التصريف من لواصق الاشتقاق في: Nasr, Raja T. (1980) "*The Major Grammatical Morphemes of English*", In The Essentials of Linguistic Science: Selected and Simplified Readings, GB: Longman Group Ltd., pp. 67-73 & Akmajian, Adrian [et. al]. (1990). *An Introduction to language and Communication*, rd ed., Massadchusetts Institute of Technology, p. 36.

(71) Mathews, *Recent Developments in Morphology*, p. 96.

(72) Palmer, *Grammar*, p.112.

(٧٣) الانباري، أبو بكر محمد. كتاب المذكر والمؤنث، تحقيق د. طارق عبدعون الجنابي، (بغداد: مطبعة العاني، ط١ ١٩٧٨)، ص ١٦٤.

(٧٤) السابق، ص ١٣٩.

(٧٥) ابن منظور، لسان العرب، مج ١٥، ص ٦٩٥، وانظر في ذلك أيضاً، الجوهري، الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية، جـ٦، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، (القاهرة: دار الكتاب العربي، ط٢ ١٩٧٩)، ص ٢٤٣٠.

(٧٦) Beaugrande, *Linguistic Theory: The Discourse of Fundamental Works*, Note 3, p. 85.

(٧٧) Saussure, Course in General Linguistics, pp. 122.

(٧٨) Pike, Kenneth. (1967). *Language in Relation to a Unified Theory of the Structure of Human Behavior*, The Hague: Mouton, p. 345.

(٧٩) سوف يأتي عرض هذا المنهج ضمن الحديث عن المنهج في النقطة الثالثة من هذا البحث، مع بيان طبيعته المتمثلة في اعتماده في الوصف الصرفي للوحدات الصرفية على المورفيمات وتسلسلها.

(٨٠) Bloch, J. (1947). *English Verb Infliction, Language*, Vol. 23, pp. 399-418 & In Joos, M. (ed.) (1958). Readings in Linguistics, New York: American Council of Learned Societies.

(٨١) Matthews,*Recent Developments in Morphology*, pp. 99-100.

(٨٢) ٤٨ / سورة المائدة «٥».

(٨٣) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، جـ٢، (القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ط٢ ١٩٧٢)، مادة «نهج»، ص ٩٥٧.

(٨٤) الكفوي، أبو البقاء أيوب – الكليات: معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق د. عدنان درويش ومحمد المصري، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١ ١٩٩٢)، ص ٩١٣.

(٨٥) ابن منظور، لسان العرب، مج ٢، (بيروت: دار صادر ودار بيروت، ١٩٥٥)، مادة نهج، ص ٣٨٣.

(٨٦) مجمع اللغة العربية، المعجم الفلسفي، (القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية، ١٩٧٩)، ص ١٩٥، ووهبة، مجدي، معجم المصطلحات الأدبية: إنكليزي – فرنسي – عربي، (بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٧٤)، ص ٣١٨.

(٨٧) وهبة، معجم المصطلحات الأدبية، ص ٣١٨.

(٨٨) وافي، علي عبدالواحد. علم اللغة، (القاهرة: دار نهضة مصر، ط٧ ١٩٧٢)، ص ٣٣.

(٨٩) حسان، تمام. اللغة بين المعيارية والوصفية، (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٥٨)، ص ١٩١.

(90) Webster Editorial Staff, (1960) "*method*", In Webster's Dictionary, pp. 1422-1423.

(91) Ibid., pp 1422-1423.

(٩٢) يفضل البحث تسميتها بالموازين الصرفية لكونها تأتي على ثلاثة صور، هي: الوزن الصرفي العام، والوزن التصغيري، ووزن منتهى الجموع.

(93) Hocket, C. F. (1954). "*Two Models of Grammatical Discription*", Word, 10, 210-33 (Reprinted in Joos, Martin (ed.). (1957). Readings in linguistics. Washington DC: America Council of Learned Societies).

(٩٤) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، جـ ١، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، (القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، ط١٤ ١٩٦٤)، ص ٩٧.

(95) Hockett, (1954). "*Two Models of Grammatical Discription*". Word, 10, 210-33 (Reprinted in Joos, Martin (ed.). (1957). Readings in Linguistics).

(96) Atkinson, [et al]. *Foundations of General Linguistics*, P 140.

(97) Mathews, *Recent Developments in morphology*, p. 106.

(98) Allerton, *Essential of Grammatical Theory*, pp. 224-25.

(99) Robins, R. H. (1988). "*Appendix; History of Linguistics*", In linguistic Theory: Foundations, vol. 1 of Linguistics; The Cambridge Survey, Edited by Frederick J. Newmeyer, p. 475.

(100) Ibid., p 224.

(101) Mathews, *Recent Developments in Morphology*, p. 109.

(102) Ibid., p. 107.

(١٠٣) ابن السراج، الأصول في النحو، جـ٢، تحقيق د. عبدالحسين الفتلي، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٣ ١٩٨٨)، ص ٤٠٧.

(١٠٤) ابن عقيل، بهاء الدين – شرح ابن عقيل، جـ٢، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، (القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، ط١٤ ١٩٦٤)، ص ٤٤٣.

(١٠٥) السابق، جـ٢، ص ٤٤٣.

(106) Matthews, *Recent Developments in Morphology*, p. 97.

(107) Harris, Z. S. (1942). "*Morpheme Alternants in Linguistic Analysis*". Language, Vol. 18. pp.169-80 (Reprinted in Joos, Martin (ed.). (1957). Readings in Linguistics. Washington, DC: America Council of Learned Societies.

(108) Hockett, A. (1958). *A Course in Moden Linguistics*.

(109) Hill, Archibald A. (1958). *Introduction to Linguistic Structure: From Sound to Sentence in English*, New York: Harcourt, Brace & World.

(110) Gleason A. (1961). *An Introduction to Descriptive Linguistics*.

(111) Hall, Robert A. (1964). *Introductory Linguistics*, Philadelphia: Chilton.

(112) Matthews, *Recent Developments in Morphology*, p.99.

(١١٣) وهي نظرية عامة للتحليل اللغوي ترجع في بعض من مبادئها إلى نظرية هيلمسليف
الجلوسماتية التي تعد تحليلاً لغوياً رياضياً، بل تعد ثمرة النظرية الجلوسماتية In ,"*Lamb*"
إذ .The New Encyclopedia Britannica, Chicago: Helen Hemingway Benton. Publisher
يعدّ التطوير الذي لحقها على يد الأمريكي سيدني لامب أكثر تشويقاً من عمل هيلمسليف
الخاص .Sampson, geofry. (1980). *Schools of Linguistics: Competion and evolution*
كذلك يرتد بعض مبادئها إلى مدرسة براغ؛ حيث تشتق ،London: Hutchinson, p. 168.
بعضاً من سماتها من نظرية براغ... وتقاوم هذه النظرية الخطية السائدة للتوزيعية لبلومفيلد
بعرض الأنماط المختلفة التي يمكن أن يتعلق فيها مستوى ما يتحقق بتركيب عند مستوى
آخر. Robins, A Short History of Linguistics, p. 226.

(114) Lamb, S. M. (1966). *Outline of Stratificational Grammar*,: Washington DC: Georgetown University Press.

(115) Gleason, H. A. (1964). "*The Organization of Language: a Stratificational View*", MSLL, Monograph Series on Language and Linguistics, Georgetown University, Washington DC 17. pp. 75-95.

(116) Mathews, *Recent Developments in Morphology*, p. 100.

(117) Crystal, *A Dictionary of Linguistics and Phonetics*, p. 166.

(118) Hocket, C. F. (1947). "*Problems of Morphemic Analysis, Language*", Vol. 23. pp. 321-41 (reprinted in Joos, Martin (ed.). (1957). Readings in Linguistics. Washington, DC: America Council of Learned Societies).

ويراد به «التحقق الحقيقي (العادي) لأي مورفيم (تجريدي) Chalker, Sylvia & Weiner
(1994). *The Oxford Dictionary of English Grammar, p. 284.* وتسمى هذه الوحدات الصرفية
مورفات قبل التصنيف والومورفات بعد تصنيفها بوصفها تحققات مورفيم معين أي قرائنه التي
يتحقق من خلالها؛ إذ نحن «نصنف المورفات معاً بصفتها ألومورفات مورفيم مجرد Bolinger,
Dwight & Sears, Donald, A. (1981). *Aspects of Language*, New York: Harcourt Brace
Jovanovich, Inc. p. 43.

(119) Mathews, *Recent Developments in Morphology*, p.98.

(120) Bloomfield, *Language*, p. 161.

(121) Lyons, John. (1981). *Language and Linguistics: An Introduction*, Cambridge: Cambridge University Press, p. 119.

(122) Atkinston, Martin. [et al]. (1985). *Foundations of General Linguistics*, 2nd impression, London: George Allen & Unwin, p. 140.

(123) Crystal, David. (1995). *The Cambridge Encyclopedia of the English Language*, Cambridge: Cambridge university Press, p. 198.

(124) Finegan, Edward & Besnier, Niko. (1989). *Language: Its Structure and Use*, San Diego: Harcourt Brace Jovanovich Publishers, p. 96.

(125) Ibid., p. 99.

(١٢٦) وهو يرجع إلى بانيني وقد دار سوسير حول مفهومه، كما تبناه بلومفيلد. انظر البحث ص ص ٢٤ – ٢٥.

(١٢٧) مثل جليسون وغيره Gleason, (1961). *Introduction to Descriptive linguistics*.

(128) Alerton, *Essentials of Grammatical Theory*, p. 223.

(١٢٩) السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جـ٢، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وزميليه، (القاهرة: دار التراث، ط٣)، ص٤.

(١٣٠) ابن مالك، مسألة في الاشتقاق، تقديم وتحقيق محمد وجيه تكريتي، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، السنة ١٤ (١٩٩٠)، عدد ٣٨، ص ١٢٧.

(131) Robins, (1988). "Appendix: History of Linguistics", p. 475.

(132) Allerton, *Essential of Grammatical Theory*, p. 223.

(133) Atkinson, [et al]. *Foundations of General linguistics*., p 140.

(134) Matthews, *Recent Developments in morphology*, p. 97.

(135) Allerton, *Essential of Grammatical Theory*, p. 223.

(136) Mathews, *Recent Developments in Morphology*, p. 106.

(137) Palmer, *Grammar*, p. 121.

(138) Crestal, *A Dictionary of Linguistics and Phonetics*, p. 166.

(139) Atkinston, Martin. [et al]. (1985). Foundations of General Linguistics, p. 141.

(١٤٠) التجلي، علي أكبر بن محمود – التحفة النظامية في الفروق الاصطلاحية، (حيدر آباد الدكن: ط٢، ١٣٤٠هـ)، ص ٤٥.

(141) Fudge, E. C. (1970) Phonolgy, In New Horizons in Linguistics, edited by Lyons, John, GB: Penguin Books, p. 12.

(١٤٢) اختار البحث من الأوزان التي وجهت عليها هذه الكلمات وأمثالها تلك الأوزان التي راعت الكلمات قبل تغييرها، فأخرجت من الميزان تغيير الإعلال ووزنت قال على فعل، وأخرجت من الميزان تغيير الإبدال ووزنت ازدهر على افتعل، وتغيير الإدغام ووزنت رد على فعل. ويرجع تفضيلنا لهذه الأوزان إخراجها التغييرات الصوتية من الميزان الذي نستنبط للتحليل الصرفي لا الصوتي. ولا يغيب عنا أن صرفنا العربي قد اشتمل على عدة توجيهات لأوزان هذه الكلمات؛ فلم يتفق الصرفيون على وزنها، من ذلك ما يناقشه الرضي في شرحه شافية ابن الحاجب، يعلق على قول ابن الحاجب في الميزان الصرفي: «ويعبر عن الزائد بلفظه إلا المبدل من تاء الافتعال فإنه بالتاء» ابن الحاجب، الشافية بشرح الرضي، جـ١، ص١٠، يقول عن ذلك: «وهذا مما لا يسلم، بل تقول اضطرب على وزن افتعل، وفحصط وزنه فعلط... فيعبر عن كل الزائد المبدل منه بالبدل، لا بالمبدل منه، وقال عبدالقاهر في المبدل عن الحرف الأصلي: «يجوز أن يعبر عنه بالبدل، فيقال في قال: إنه على وزن فال» ا. هـ قال في الشرح شرح ابن الحاجب على شافيته]: «إنما لم يوزن المبدل من تاء الافتعال بلفظه إما للاستثقال أو للتنبيه على الأصل. «الرضي، شرح الشافية، جـ١، ص ص ١٨ - ١٩ كما أنه لا يعنينا في هذا المقام تتبع التوجيهات الأخرى الواردة عن الدارسين المعاصرين التي يمكن مراجعة طرف منها في بحث البكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات؛ وذلك لانصراف الجهد في هذا المقام إلى بيان الحس اللغوي المرهف الذي صدر عنه الصرفيون الذين أخرجوا التغييرات الصوتية من الموازين الصرفية فوزنوا هذه الكلمات وأمثالها دون تعرض لما طرأ عليها من إعلال أو إبدال أو إدغام.

(143) Ibid., p. 246.

(144) Ibid., p. 106.

(145) Palmer, *Grammar*, p. 121.

(146) Allerton, *Essential of Grammatical Theory*, p. 224 & Palmer, *Grammar*, P. 122.

(147) Ibid., p. 246.

(148) Atkinson, [et al]. *Foundations of General Linguistics*, p. 140.

(149) Ibid., p. 140

(150) Allerton, *Essential of Grammatical Theory*, p. 223.

(151) Matthews, *Recent Developments in Morphology*, p. 106

(152) Palmer, *Grammar*, p. 122.

(153) Ibid., p.223.

(154) Ibid., p.224.

(155) Lyons, John. (1974). "*linguistics*". In The New Encyclopedia Britannica, Chicago: Helen Hemingway Benton. Publisher, Vol. 10, p. 998.

(١٥٦) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، جـ٢، ص ٤٢٩.

(١٥٧) ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء - شرح مفصل الزمخشري، جـ ٥. (مصر: إدارة الطباعة المنيرية، د - ت)، ص ٨٨.

(١٥٨) السيوطي، جلال الدين - الأشباه والنظائر، جـ٢، تحقيق د. عبدالعال سالم مكرم، (بيروت: دار الرسالة، ط١ ١٩٨٥)، ص ٢٨٤.

(159) Allerton, *Essential of Grammatical Theory*, p. 224.

(160) Ibid., p.223.

(161) Harris. Zellig. (1942). Morpheme Alternats in Linguistic Analysis, language, 18: pp. 169-180.
(162) Hockert, C. H. (1950). Peiping Morphpphonemics. Language, 26, pp. 63-85.

(١٦٣) ويقال لها كذلك اللغة البلبينية Pilipino اللغة الرسمية للفلبين؛ إذ يتحدثها عشرة ملايين بوصفها لغة أصلية ولغة ثانية، وتعد اللغة الأهلية لأغلب منطقة الشمال الكبيرة من الجزر الفلبينية، وهي إحدى لغات الأسرة اللغوية «مالايو – بوليزينية Malayo - Polynesian»، التي تسمى كذلك بأسرة الأوستروتزية Austronesian وتعني «الجزيرة الجنوبية»؛ إذ الاسم من الجذر اللاتيني austro «جنوبي»، والكلمة اليونانية nesis» جزيرة». أنظر: Besnier, Niko. (1996). "Malayo - Polynesian Languages", In Grolier Multimedia Encyclopedia & Ulack, Richard. (1993-1996). "Manila", In *Microsoft® Encarta® 97 Encyclopedia*. © 1993-1996. Microsoft Corporation.

(164) Ibid., pp. 63-85.
(165) Anderson, Stephen R. (1992). A - Morphous Morphology. Cambridge: Cambridge University Press, p.59.

(١٦٦) يراد بتغييرات النقل ما تنتقل به الصيغة من وزن إلى وزن آخر، كما في انتقال فقه إلى فقه وفقه لإفادة صيرورة الفقه ملكة أقرب إلى السجية مع ضم العين، وزيادة معنى المغالبة مع الفتح. ولا يراد في هذا السياق نقل الصيغة بوزنها المخصوص من دلالة صرفية إلى أخرى، كنقل من المصادر والأفعال والمشتقات وغيرها إلى العلمية، كما في محمد محمود ونحو ذلك، كما لا يراد به في هذا السياق النقل الخاص بنقل الحركة في الإعلال.

(١٦٧) الرضي، شرح الشافية، جـ١، ص ٧٠.

(١٦٨) Finegan & Niko, Language: Its Structure and Use, p. 97.

(١٦٩) إحدى لغات الأسرة اللغوية «مالايو – بوليترية Malayo - Polynesian»، التي تسمى كذلك بأسرة الأوسترونية Austronesian، أنظر: Hart, Donn V. (1996). "Samoans", In grolier Multimedia Encyclopedia، وكذلك هامش ١٢٧ من هذا البحث.

(١٧٠) Finegan & Niko, Language: Its Structure and Use, p. 97.

(١٧١) ابن مالك، مسألة في الاشتقاق، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، سنة ١٤ (١٩٩٠)، عدد ٣٨، ص١٢٨.